جامعة العربي التبسي –تبسة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أثر الظاهرة الإرهابية على الاستقرار الوطني

-دراسة حالة تونس-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية

من إعدادا الطلبة :

دليلة مبروك

يسمين قوسمي

إشراف الأستاذ:

سمير كيم

لجنة المناقشة

عباد أمير	أستاذ محاضر –أ-	رئيسا
كيم سمير	أستاذ مساعد-أ-	مشرفا ومقررا
شيباني إيناس	أستاذ مساعد –أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة العلق [الآية 01-05]

- صدق الله العظيم -

شكر وعرفان

"ربي أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين . " النمل

قالى الله تعالي "ولئن شكرتم لأزيدنكم "

و قوله صلى الله عليه وسلم :"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

يشرفنا أن نتقدم بخالص الشكر والعرفان لأستاذنا الفاضل كيم سمير الذي قبل وبدون تردد الإشراف علينا في هذه المذكرة ,وذلك بكثير من التشجيع والحرص على إتمام العمل وإتقانه ,حيث لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته الثمينة طوال مراحل انجاز هذا البحث ومشوارنا الجامعي بشكل عام .

كما نشكر كل من الأساتذة محمود دريدي وسعدي عبد المجيد والدكتور عطية ادريس بإعطائنا مجموعة من الكتب والمراجع.

كما نشكر لجنة المناقشة المتمثلة في الأستاذة شيباني إيناس والأستاذ عباد أمير على قبولهم مناقشة عملنا المتواضع و قد كان لهم الفضل في تكويننا كما نتقدم بالشكر والامتنان لجميع أساتذة قسم العلوم السياسية.

مقدمة

منذ التحولات الكبرى التي شهدتها العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة حصلت مراجعات اساسية لكل من مفهوم الامن و طبيعة التهديدات الامنية التي تواجه النظام الدولي ،بالإضافة الى تحولات كبرى في نمط التفاعل من خلال تراجع العامل العسكري أمام تصاعد العامل الاقتصادي و ظهور تهديدات أمنية جديدة مختلفة الطبيعة عن التهديدات التقليدية حيث تتميز هذه التهديدات بكونها غامضة المعالم غير عسكرية عابرة للحدود ومبهمة المصدر ولا يمكن التنبؤ بزمن ظهورها ومن بينها ظاهرة الارهاب .

حيث تعتبر ظاهرة الإرهاب من أكبر الظاهر خطورة التي عرفها العالم المعاصر و أصبحت تشكل خطرا على البشرية جمعاء باعتبارها عابرة للحدود حيث تعددت وسائل الإرهاب وطرقه وأثبت أن لإرهابيون قدرة كبيرة في استخدام كل وسائل العلم الحديث وتطبيقاته في سبيل الوصول إلى أغراضهم وتحقيق أهدافهم وهكذا تتخذ الظاهرة صورا وأشكالا عدة.

و تعد ظاهرة الارهاب من أشد المسائل تعقيدا ،فهو ليس مسألة عادية وهو من أكثر المظاهر بروزا على الساحة الدولية والداخلية كما أن هذه الظاهرة ليست وليدة اليوم وإنما عرفها العالم منذ وقت طويل ولكن الجديد هو ازدياد حوادثها واتساع نطاقها.

ويختلف ظهور وتطور الظاهرة الإرهابية في دول المغرب العربي تبعا لاختلاف ظروف كل دولة سياسيا ،اجتماعيا وجغرافيا مما يؤدي إلى الاختلاف في مظاهرها وعواملها ،ونظرا للخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشتركة بين بلدان المغرب العربي تبنيت خطورة هذه الظاهرة وانعكاساتها المدمرة من جميع النواحي وما تفرزه من خسائر كبيرة تنعكس على الوضع الاجتماعي وغيرها من الانعكاسات الأخرى ومن بين مختلف دول المغرب العربي نخص بالذكر دراسة حالة تونس .

تعد تونس من بين الدول التي تعرف بتجانس شعبها من حيث اللغة،العادات والتقاليد وبرؤيتها الدينية الداعمة لإسلام التسامح والاعتدال والتنوير كما عرفت بفكر المقاصد الذي يعطي للاجتهاد والتأويل مجالا أوسع في فهم الفقه وأصوله لكن تونس لم تكن بمنئ عن ما حدث في العالم العربي وهذا ما أدى إلى بروز التيارات المتشددة الجهادية والتكفيرية الممارسة للإرهاب حيث عرفت تونس ظواهر إرهابية بعد ثورة 11 جانفي 2011م التي كان من بين أسباب قيامها غياب الديمقراطية وتفقير الطبقة الوسطى وهذه

الطبقة ازدادت حالتها سوءا مما يشكل أحد المداخل التي يستغلها التيار الإرهابي للانتداب أنصاره.

1-أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في كونه ينطوي على أهمية علمية وعملية

أ- الأهمية العلمية :تبرز فيما يلي :

1-أن موضوع الظاهرة الإرهابية يعد من المواضيع التي تلقى اهتماما أكاديميا من طرف العديد من الدراسيين لحقل العلاقات الدولية خاصة وأن هذا الموضوع يتشعب إلى عدة جوانب سياسية اقتصادية اجتماعية وأمنية .

-وجود ترسانة من القواعد والآليات المتعلقة بمكافحة الظاهرة الارهابية .

ب-الأهمية العملية :

1-تتمثل في معرفة كيفية تأثير الظاهرة الإرهابية على استقرار الأمن الوطني .

2-غياب حلول للحد من الظاهرة الإرهابية في تونس رغم الإجراءات الأمنية الصارمة .

3-السعي لتطبيق آليات مكافحة الظاهرة الإرهابية في تونس على أرض الواقع .

2- **دوافع اختيار الموضوع** :ونجد أن هناك دوافع ذاتية ودوافع موضوعية .

أ-الدوافع الذاتية :من أبرز الأسباب التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع ما يلي:

1- نظرا للضجة الإعلامية حول هذه الظاهرة واهتمام الرأي العام بهذا الموضوع ،والذي دفعنا أكثر لمعالجته هو ارتباط هذه الظاهرة ارتباطا وثيقا بالأمن وهو ما سيسمح لنا بالإلمام بالكثير من العناصر والمعارف الغامضة بالنسبة لنا .

2-الاهتمام الشخصي بموضوع الإرهاب وما يرتبط به من استراتيجيات وآليات مكافحة .

3-الانتماء لمنطقة المغرب العربي بحكم أن دولة تونس بجوار الجزائر ويرتبط أمنها بأمن الجزائر وأي حدث يقع في تونس يؤثر على الجزائر والعكس .

ب الدوافع الموضوعية :

1-أن مسألة الإرهاب تثير عدة قضايا تستلزم الدراسة والتحليل العلمي والموضوعي الذي يتعلق بمكافحة الإرهاب في تونس .

2-اعتبار ظاهرة الإرهاب من أكثر الظاهر المتفاقمة في تونس خاصة بعد الثورة وذلك لتأثيرها على استقرارها الوطني التونسي .

3-دراسة أهم الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة الإرهاب في تونس والوصول إلى آليات لمكافحة هذه الظاهرة والتخفيف من حدتها.

3-أهداف الدراسة : نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز الأهداف العلمية والعملية .

أ-الأهداف العلمية :يمكن دراسة الأهداف العلمية للظاهرة من خلال مايلي :

1-الرغبة في دراسة الوضع اللا أمني في تونس وذلك لتأسيس معرفة علمية مستقبلية .

2-تسليط الضوء على آليات وسبل مكافحة الظاهرة الإرهابية في تونس .

3-قلة البحوث العلمية التي تتناول موضوع الإرهاب في تونس نظرا لحداثته.

ب الأهداف العملية:تكمن دراسة الأهداف العملية فيما يلي :

1-تطبيق قوانين للحد من الظاهرة الإرهابية وفرض عقوبات إلزامية صارمة.

2-وضع حدود وضوابط للتخفيف من حدة الظاهرة الإرهابية

3-تطبيق آليات التعامل مع الظاهرة الإرهابية في تونس للوصول غلى إستراتيجية شاملة.

4-الدراسات السابقة :

- إن أبرز الدراسات التي يم الاعتماد عليها لدراسة الموضوع مايلي :

-من أبرز الكتب :الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة لمحمد حسن يوسف ميحسن الصادر في عمان 2010 ،دار وائل للنشر والتوزيع .

-مقال عادل السمعلي بعنوان :الإرهاب في تونس كذبة أم حقيقة ؟

-http//www.blabnet /comment/aires/phpcoment.

وتقوم الإشكالية على ما يلي :فيما يتمثل الإرهاب الحقيقي في تونس؟

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي أن المنضمة الوحيدة التي تهدد أمن التونسيين حاليا هي بقايا حزب التجمع و النظام القديم.

-مقال توفيق المدني،الإرهاب والدولة البوليسية في تونس .

وتضمن الإشكالية التالية :هل يمكن إعتبار أن الدولة البوليسية في تونس هي السبب الذي أدى إلى تفاقم ظاهرة الإرهاب في تونس ؟

حيث تم التوصل إلى النتائج التالية :

-قيام شرعية السلطة على قوة البطش و ذلك من خلال ممارسة الدولة البوليسية للإرهاب المنظم المواطنين أدى إلى إنتشار الظاهرة الإرهابية في تونس .

-مقال أروى الغربي ، أسباب تنامي الأنشطة الإرهابية في تونس .

-http// www.eremenems.com/ news/arab/82735

تم التطرق فيه للإشكالية التالية :ماهي أهم العوامل التي أدت إلى إنتشار الظاهرة الإرهابية في تونس ؟

و قد تم التوصل إلى ما يلي :

- وصول حزب النهضة للحكم دفع بالقاعدة إلى الشروع في تنفيذ عملياتها الإرهابية.
- إرتفاع نسبة الفقر و التهميش في أوساط الشباب أدى إلى تفاقم الظاهرة الإرهابية في تونس.

والاضافة التي ستقدمها هذه المذكرة و التي هي دراسة الظاهرة الارهابية في تونس والاثر الذي تخلفه على الاستقرار الامني الوطني من اجل التوصل الى اليات لمكافحة الظاهرة الارهابية و الحد منها وذلك لتطبيق استراتيجة وطنية شاملة .

5-**حدود الدراسة :** سيتم دراسة هذا الموضوع من خلال حدوده الزمنية والمكانية

1-الحدود الزمنية :

تعالج هذه الدراسة الظاهرة الإرهابية في تونس الفترة الممتدة من 2011 إلى 2016 المواكبة لأحداث الربيع العربي حيث ستقتصر هذه الإشكالية على الأثر الذي تحدثه هذه الظاهرة على الاستقرار الوطني في تونس

2- الحدود المكانية :

تقتصر هذه الدراسة على المنطقة المغاربية خصوصا دولة تونس كونها تتميز بخصوصيات ثقافية واجتماعية ،كما تعتبر منطقة لتخريج الإرهاب نظر للهشاشة الاجتماعية التي يعيشه شعبها وبالأخص فئة الشباب

6-الإشكالية :

إن التغيرات السياسية بعد الثورة في تونس افترضت ظهور الإرهاب وهو إحدى ثمار للسياسات القهرية لما قبل الربيع العربي كما أنه تقدم بسرعة بعد الثورة إلى ساحة الفعل السياسي ليفرض أجندته الفكرية والسياسية مما أثر على الاستقرار الأمني في تونس

ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكال التالي :

كيف تؤثر الظاهرة الإرهابية على الاستقرار الوطني في تونس ؟

وتندرج ضمن الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية الأسئلة الفرعية :

- فيما تتمثل اهم أبعاد الظاهرة الارهابية ؟

-ما هي أبرز الأسباب التي أدت إلى انتشار الظاهرة الإرهابية في تونس؟

-كيف ساهمت آليات مكافحة الإرهاب في التخفيف من حدة الظاهرة ؟

-وللإجابة عن الإشكالية يمكن طرح الفرضية التالية:

-كلما تفاقمت الظاهرة الإرهابية كلما زاد تأثيرها على الاستقرار الوطني في تونس .

-كلما تم تطبيق آليات مكافحة الإرهاب كلما ساهم في التخفيف من حدة الظاهرة .

-كلما كانت الظاهرة الإرهابية أكثر انتشارا كلما أدى إلى تفاقم آثارها .

7-المناهج المعتمدة :

لدراسة ظاهرة الإرهاب لابد من إتباع مناهج من أجل تحليل وتفسير الظاهرة منها

-المنهج التاريخي: هو منهج يساعد على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها الى الماضي،و التطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن افتراضها خلق تلك التطورات،و المنهج التاريخي لا يكفي بسرد الوقائع فقط ، واندثارها و يحاول ان يصل الى ايجاد القوانين التي تحكمت في ذلك ، والمقصد من استخدام هذا المنهج هو تتبع التطور التاريخي لأهم المفاهيم الواردة في هذه الدراسة ،بالاضافة الى تتبع مسار نشأة الظاهرة الارهابية في تونس .

-منهج دراسة الحالة : و يقوم هذا المنهج على اختيار حالة معينة يقوم الباحث بدراستها قد تكون وحدة إدارية أو اجتماعية أو جماعة واحدة من الاشخاص وتكون دراسة هذه الحياة بشكل مستفيض يتناول لكافة المتغيرات ، والغرض من دراسة هذا المنهج واستعماله عند دراسة حالة الظاهرة الارهابية في تونس و أثرها على الاستقرار الامني الوطني .

8-تقسيم الدراسة :

سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول :

ضم الفصل الأول الإطار ألمفاهيمي والنظري للظاهرة الإرهابية والأمن الوطني :حيث تضمن ثلاث مباحث الأول يعني بماهية الظاهرة الإرهابية تم التطرق فيه إلى مفهوم وأبعاد الظاهرة الإرهابية أما الثاني اندرجت فيه المقاربة المفاهيمية للأمن الوطني

وتضمن كل من مفهوم وأبعاد الأمن الوطني ،أما المبحث الثالث فقد برزت فيه الأطر النظرية المفسرة للظاهرة الإرهابية وتمثلت في مطلبان: النظريات الكلية المفسرة للظاهرة الإرهابية والنظريات الجزئية المفسرة للظاهرة الإرهابية

أما الفصل الثاني فقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث ،الأول يضم الأسباب السياسية والأمنية للظاهرة الإرهابية في تونس والثاني يدرس الأسباب الاجتماعية والاقتصادية أما الثالث فقد تم التعرض فيه إلى الموقف الدولي والإقليمي من الظاهرة الإرهابية في تونس والفصل الثالث المعنون بالتداعيات الأمنية للظاهرة الإرهابية في تونس وينطوي على ثلاثة مباحث الأول يتنازل أثار الظاهرة الإرهابية في تونس ويضم ثلاث مطالب الأول:الآثار الاقتصادية والثاني الآثار السياسية والثالث الاجتماعية .

أما المبحث الثاني :فيتمثل في آليات التعامل مع الظاهرة الإرهابية في تونس ويحتوي على ثلاث مطالب الأول :الآليات الأمنية والثاني الآليات القانونية والثالث الآليات السياسية أما المبحث الثالث فكان عبارة عن تقيم لفعالية التعامل مع الظاهرة الإرهابية في تونس .

هذا بالإضافة إلى الخاتمة التي تضم استنتاجات الدراسة.

الفصل الأول

أدت موجة الإرهاب التي انتشرت في كافة أنحاء العالم في السنوات الأخيرة إلى التباين في الآراء والاجتهادات فيما يتعلق بدراسة الظاهرة الإرهابية، وكيفية تأثيرها على الأمن الوطني .

لذلك وعليه يتم التعرض في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي والنظري لظاهرة الإرهاب والأمن الوطني والذي يتضمن ثلاثة مباحث وفي كل مبحث مطلبين يتطرق في المبحث الأول إلى ماهية الظاهرة الإرهابية وتشمل مفهوم وأبعاد الظاهرة الإرهابية والمبحث الثاني المقاربة المفاهيمية للأمن التي تتضمن مفهوم وأبعدا الأمن الوطني أما المبحث الثالث بعنوان الإطار النظري المفسر للظاهرة الإرهابية ويتضمن النظرية الواقعية الليبرالية والبنائية .

المبحث الأول: ماهية الظاهرة الإرهابية

تظهر المفاهيم المتعددة والمتنوعة تحت عبارة الإرهاب تبريرا أوليا يعكس صعوبة تحديده لاسيما وأنه توجد مجموعة من العوائق المرتبطة بمفهومه، ما تزال تحول دون إمكانية التوافق حوله على الصعيد المفهومي، بالإضافة إلى أنه أصبح يستعمل للتعبير على الهيمنة والتحكم في بعض المناطق ضمن مجال الصراع والاتهامات المتبادلة .

وعليه يتم التعرض لمختلف التعريفات الظاهرة الإرهابية وابعادها.

المطلب الاول: تعددت واختلفت مفاهيم الظاهرة الارهابية لذلك سيتم التطرق فيها إلى ثلاث مستويات :

1-مفهوم الإرهاب على المستوى اللغوي (اللفظي) :

تشتق كلمة إرهاب من الفعل المزيد أرهب، يرهب، إرهابا، وترهيبا ويقال أرهب فلانا: أي خوَّفه وفزَّعه ، وهو نفس المعنى الذي يدل عليه الفعل المضعف (رَهّبَ). أما الفعل المجرد من نفس المادة وهو (رَهِبَ) ، يَرهبُ رَهْبَةً ورُهْبا ورهب فيعنى خافه، ويقال رَهِبَ الشيء رهبا ورهبة أي خافه، ويقال رهب الشيء رهبة، أي خافه، والرهبة في الخف والفزع.

فإذا انتقلنا إلى الانجليزية - حيث تكون بصدد لغة عالمية أكثر شيوعا واستخداما وتداولا[1].

- أن كلمة terror والتي ترجع في أصولها إلى الفعل اللاتيني ters والتي تعني الترويع أو الرعب والهول ومشتقاتها تدور حول هذه المعاني المحددة .[2]

وبالانتقال إلى اللغة الفرنسية - حيث استخدم لفظ الإرهاب لأول مرة في النطاق السياسي - لوجدنا أن كلمة terreur أو terrorisme لها نفس المعاني السابقة .

ومما سبق يتضح لنا - إجمالا- أن لفظ الإرهاب بشير معاني الخوف أو التخويف أو الرعب والإرعاب [1].

---

[1] غراهام ايفانزو وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات** ، تر : مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات ، مركز الخليج للأبحاث ، 2004 ، ص ص 513، 514.

[2] خليل حسن: **ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد** ، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2012 ، ص 19 .

2-تعريف الإرهاب على مستوى القواميس:

جاء تعريف الإرهاب في كثير من القواميس فالإرهابيين - في معجم الوسيط وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية .

قاموس " أكسفورد " oxford power dictionnary، يعود مصطلح الإرهاب إلى أصل الديمقراطيات الحديثة، وهو كلمة فرنسية الأصل، دخلت اللغة الانجليزية في العام 1794 ، وذلك بعد حكم الرعب reignofterror والإرهاب هنا هو سياسة الرد بالعنف ضد من استعملوه [2].

2- تعريف الإرهاب حسب الموسوعات:

- في الموسوعة السياسية فقد عرفت الإرهاب على أنه: استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به، كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي.[3]

- وفي الموسوعة العالمية نجد أن الإرهابي هو ذلك الشخص الذي يمارس العنف وهو لا يعمل بمفرده ولكنه ينخرط في إطار جماعة أو نظام معين وذلك وفقا لإستراتيجية محددة[4].

ويتضح مما سبق، أن القاسم المشترك بين هذه التعريفات لمفهوم الظاهرة الإرهابية تشترك كلها، في نمط من أنماط العنف ذي الطبيعة السياسية .

من الناحية العلمية والأكاديمية لا يوجد إجماع حول تعريف الإرهاب إذ تختلف التعاريف من توجه لآخر، حيث تقتصر الدراسة على تعريف بعض الهيئات والأشخاص .

2- تعريف الإرهاب على مستوى المنظمات الدولية :

من أبرز المساهمات في هذا الخصوص:

---

[1] المرجع نفسه، ص .20

[2] Oxford world power dictionary (china : oxford university press) ,p 416

[3] عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، **موسوعة السياسة**، الجزء الأول من أ إلى ث، مادة (الإرهاب) (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ت ن)، ص 153

[4] العياشي وقاف . **مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون الجزائري** ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006، ص 8

- **تعريف لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة**: عند وضعها مشروع اتفاقية موحدة بشأن إجراءات مواجهة الإرهاب الدولي العام 1980 ذكرت : يعد الإرهاب الدولي عملا من أعمال العنف الخطير أو التهديد به، يصدر من فرد أو جماعة سواء كان ضد الأشخاص أو المنظمات، أو المواقع السكنية أو الحكومية، أو الدبلوماسية، أو محاولة ارتكاب أو التحريض على ارتكاب الجرائم يشكل أيضا جريمة الإرهاب الدولي[1] .

- تعريف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998: عرفت هذه في مادتها الأولى في جزئها الثاني الإرهابي على أنه: كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضها، يقع تنفيذا لمشروع إجرائي فردي أو جماعي، يهدف إلى إبقاء الرعي بين الناس، أو ترويعهم لإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر .

كما انصرفت الاتفاقية في الجزء الثالث من المادة الأولى إلى تحديد الجريمة المنظمة، حيث تعد الجريمة المنظمة من الجرائم الإرهابية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية[2].

- **تعريف الاتفاقية الأوربية لمنع وقمع الإرهاب لعام 1977 :** تضمنت هذه الاتفاقية في مادتها الأولى تعريفا حصريا للإرهاب بمعنى أنها قد أوردت طائفة من الأفعال التي تعد من قبيل الأفعال الإرهابية وهي :

- الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية " لاهاي" 1970، والخاصة بقمع الاستيلاء على الطائرات .

- الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية " مونتريال " 1971 والخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة والموجهة ضد الطيران المدني .

---

[1] عبد الفتاح مصطفى السيفي وآخرون، **الجريمة المنظمة، التعريف والأنماط والاتجاهات**، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999، ص 45.

[2] جامعة الدول العربية في اجتماعها المشترك ، **الاتفاقية الجماعية لمكافحة الإرهاب**، القاهرة، صدرت الاتفاقية بقرار مجلس الوزراء العدل والداخلي العربية في اجتماعها المشترك مقر الأمانة العامة بتاريخ 1998/04/22 ، تاريخ بدء النفاذة 7 ماي 1999 وفقا لما نصت عليه المادة 40 من المادة الأولى ، الجزء الأول ، ص 1

الجرائم الخطيرة التي تتضممن الاعتداء على الحياة والسلامة الجسدية أو الحرية للأشخاص الذين يتمتعون بالحماية الدولية والجرائم التي تشمل الخطف وأخذ الرهائن واحتجازهم غير المشروع .

- جرائم استعمال المفرقعات والقنابل والأسلحة النارية والمتفجرات والرسائل المفخخة إذا ترتب على هذا الاستخدام تعريض الأشخاص للخطر ومحاولة ارتكاب أي من هذه الجرائم السابقة أو الاشتراك فيها .

ومما يذكر أن هذه الاتفاقية تعد انجازا هاما على صعيد التعاون الإقليمي من أجل وضع حد للجرائم الإرهابية[1].

3-تعريف الإرهاب على مستوى الباحثين :

يلاحظ أرنولد أن الظاهرة الإرهابية وصفها أسهل من تعريفها أما **أليكس شهيد** A Shihid. فلقد اعتبر الإرهاب أنه أسلوب من أساليب الصراع الذي تقع فيه الضحايا الجزافية أو الرمزية كهدف عنف فعال .

ويعرف : **ايريك موريس** " Eric Morris " الإرهاب بأنه الاستخدام أو التهديد باستخدام عنف غير عادي أو غير مألوف لتحقيق غايات سياسية ، وأفعال الإرهاب عادة ما تكون رمزية لتحقيق تأثير نفسي أكثر منه تأثير مادي[2] .

ويعرفه " **ريمون ارون**" Raymonf Aron بأنه : عمل من أعمال العنف ترجع فيه كفة التأثير النفسي على كفة النتائج المادية ، المصدر أما " جنكيز" jenkins فيعرف الإرهاب بأنه: التهديد بالعنف أو الأعمال الفردية للعنف، والذي يهدف إلى إشاعة الخوف والرعب، وأن الإرهاب عنف ليس من أجل فقط التأثير على الضحية، ولكن في الحقيقة فإن الضحية يمكن أن لا يكون على صلة إطلاقا بقضية الإرهابيين، وأن الخوف هو الهدف المرجو وليس الآثار الجانبية للإرهاب [3].

---

[1] جمال زايد هلال أوعين: **الإرهاب وأحكام القانون الدولي** (اربد: جدار الكتاب العالمي، 2009، ص ص 28-31

[2] يونس زكور: " **الإرهاب" إشكالية تحديد المفهوم**، الحوار المتمدن، ع 1758 (8 ديسمبر 2006) ، ص ص 9-11.

[3] المرجع نفسه.

ويرى "**ولتر**" Walter أن الإرهاب عملية تتكون من ثلاث عناصر:

- فعل العنف، أو التهديد باستخدامه.
- رد الفعل الناجم عن أقصى درجات الخوف الذي أصاب الضحايا المحتملة.
- و أخيرا التأثيرات التي تصيب المجتمع بسبب العنف أو التهديد باستخدامه و نتائج الخوف.

أما **أحمد جلال** عز الدين فيعرف الإرهاب بأنه: عنف منظم ومتصل بقصد خلق حالة من التهديد العام. الموجه إلى دولة أو جماعة سياسية والذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية ومن خلال مسبق يمكن استنتاج عدة أنماط من التعريفات.[1]

أ- نمط التعريف العادي والبسيط للإرهاب باعتباره عنفا أو تهديد يهدف لخلق جو من الفزع والخوف أو لتغيير نمط سلوكي.

ب- نمط قانوني للتعريف : بمعنى أن الإرهاب عنف ينتهك القانون ويستلزم عقاب الشرعية القانونية (قانون داخلي، إقليمي، دولي ...)

ت- نمط تحليلي لتعريف الإرهاب: بإرجاع كل سلوك إرهابي إلى عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية ونفسية معينة .

ث- نمط تمييزي لتعريف الإرهاب بمعنى تمييزه حسب أنواعه إلى نمط إرهاب الأفراد والجماعات ونمط إرهاب تقليدي أو حديث، وغيرها .[2]

وعليه نكتفي بهذا القدر من التعريفات الكثيرة لمفهوم الإرهاب للوصول إلى **تعريف إجرائي للظاهرة الإرهابية.**

على أنها عبارة عن التهديد باستخدام العنف أو استخدامه لأغراض سياسية بواسطة الأفراد أو الجماعات من أجل أو ضد السلطات الحكومية الرسمية، عندما يكون الغرض من هذه الأفعال هو هز الثقة أو تخويف مجموعة أكبر من الضحايا المباشرين، فالإرهاب يتضمن مجموعات تعمل من أجل الإطاحة بنظم حكومية معينة، من أجل إظهار ظلم

---

[1] علي لونيسي : **آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير (جامعة ميلود معمري ، تيزي وزو ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012 ، ص 23-24

[2] المكان نفسه

شعب أو قهر مجموعة ما أو من أجل العمل على عدم الاستقرار النظام السياسي العالمي كهدف في حد ذاته .

المطلب الثاني: أبعاد الظاهرة الإرهابية

تعددت واختلفت أبعدا الظاهرة الإرهابية بين ما هو وطني ، إقليمي، ودولي ولكتها تعد مستويات للظاهرة الإرهابية .

أولا : **الإرهاب على المستوى الوطني**

وهو بعد من أبعدا الإرهاب الذي يستهدف إحلال ممارسة السيادة من جانب الدولة على إقليم معين بآخرين، وتقود هذا الإرهاب منظمات ذات عرقية أو قومية تسعى لتحقيق الاستقلال عن الدولة المركزية لتقييم كيانها الذاتي أو تنظيم لدولة أخرى تحمل نفس العرق أو القومية وتوجه تلك المنظمات العرقية أنشطتها الإرهابية ضد الأفراد والمؤسسات بالدولة التي تضمنها بالقوة ضد إرادة سكان الإقليم، الذين لا يستطيعون الاندماج مع باقي العناصر أو الأعراق بالدولة، ويتميز هذا الإرهاب بالعنف الدموي وبالاستمرار وبالتأييد الساحق من جانب الإقليم المنفصل، وينضم له أغلب أبناء هذا الإقليم كما حدث في تيمور الشرقية في اندونيسيا ويحدث في إقليم إلباسك في اسبانيا وفي ايرلندا ببريطانيا قبل توقيع الاتفاقيات التي تعطي هذه الأقاليم بعض صور السيادة ، وبحكم هذا الإرهاب وحدة الهدف المتمثل في العمل على خلق كيان قومي مستقل [1].

ثانيا : الإرهاب على المستوى الإقليمي

وهو مستوى بسيط من الإرهاب يتم ممارسته بالكامل داخل الدولة، بانتماء جميع منفذيه إلى جنسية الدولة وتقع أحداث الإرهاب على أرض تلك الدولة ولا يتم التعرض للأجانب المقيمين بها، كما أن إعداد تخطيط العمل الإرهابي يتم داخل الدولة وفي نطاق سيادتها القانونية والإقليمية، وأن لا يكون هناك أي دعم مادي أو معنوي من خارج الدولة ... وهو إرهاب داخلي محض، بحيث يتم تطبيق القانون الجنائي أو العسكري عليه داخل الدولة وهو من الجرائم الداخلية ولا يطبق عليه القانون الدولي[2].

---

[1] Eric Morris and A.L **terrorism trest and response**, hounmilles, M C Milan press, 1987 , p : 32.

[2] Loc -cit

ثانيا: الإرهاب على المستوى الدولي

وهو مستوى واسع النطاق الذي يأخذ بعدا دوليا أو طابعا إقليميا واسع النطاق، فالإرهاب يشمل الأفعال المادية الموجهة ضد الفرد والجماعات أو المؤسسات ، ولكن كيف يمكن أن يتسع الإرهاب ليكون دوليا ؟

أي كيف يمكن معرفة أن هذا النوع من الإرهاب دوليا ؟ يكون ذلك التعرف على كون الإرهاب دوليا من حلة أو أكثر مما يلي : [1]

- وقوع العمل الإرهابي في أكثر من دولة .
- تأثير حاملي جنسية أكثر من دولة من وقع العمل الإرهابي كضحايا أو مصابين .
- تنوع وتباين الجنسيات المشركين في العمل الإرهابي من أكثر من دولة .
- وقوع العمل الإرهابي في دولة غير الدولة التي يحمل جنسيتها القائمين بتنفيذ العمل الإرهابي .
- وقوع هذا العمل الإرهابي في أماكن دولية أو وسائل نقل دولية كالطائرات والسفن والأماكن والمنظمات الدولية .
- تجاوز أثار ونطاق العمل الإرهابي أراضي دولة واحدة عند حدوثه على أرض دولة ضد رعايا دولة ثالثة أو ضد تجمع دولي يجمع أكثر من مواطني دولة واحدة .
- التجهيز والتخطيط للعمل الإرهابي في مكان أو في دولة أخرى غير دولة التنفيذ .
- أن يكون العمل الإرهابي قد وقع بفعل تحريض دولة ثالثة أو بواسطتها أو بمساعدتها أو مساندتها .

المساندة الإعلامية للعمل الإرهابي من دولة أو طرف ثالث .

لذا فمستوى الإرهاب الدولي يختلف عن الإرهاب الفردي أو المحلي في أم مخططيه ومرتكبيه يتعرضون لعقوبات من القانون الدولي العام المنبثق عن العاهدات والاتفاقيات الدولية، وهذا الإرهاب هو أخطر أنواع الإرهاب لأنه يمثل الجرعة الدولية المنظمة بكل أبعادها .[2]

---

[1] عبد العزيز محمد خير عبد الهادي، **الإرهاب الدولي**، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1986) ، ص 48

[2] أحمد يوسف التل ، **الإرهاب في العالمين العربي والغربي**، (عمان: دائرة المطبوعات والنشر، 1998)، ص 21

المبحث الثاني : المقاربة المفاهيمية للأمن الوطني

إن مفهوم" الأمن"من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي لأنه مفهوم نسبي ومتغيرو مركب ودو إبعاد عدة ومستويات متنوعة. يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، فهو احد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية. الذي اتسم بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى، وإن دراسة الأمن لا مكن فهمه وتفسيره، إلا بتوضيح المفهوم العام لـ "الأمن " ثم تحليل الأمن الوطني ومن ثم تباين صيغته وأبعاده.

وعليه تم الاعتماد على مطلبين : الأول تم التطرق فيه لمفهوم الأمن الوطني والثاني لأبعاد الأمن الوطني .

المطلب الأول : مفهوم الأمن الوطني

قبل التطرق لمفهوم الأمن الوطني لا بد من توضيح المفهوم العام لـ " الأمن" .

1- **مفهوم الأمن:** إن الأمن من أصعب المفاهيم التي يمكن تعريفها ، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وانه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن، شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة ، والتي تفتقر إلى تعريف محدد لها بمكن تقديره بشكل قاطع .

وفي ذلك يرى : " **باري بوزان** " (Barry Buzan) أنه مفهوم معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدء بالسياق السياسي للمفهوم، مرورا بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية .[1]

وقد تناولت الدراسات والمعاجم اللغوية العربية والأجنبية كلمة " الأمن " فعدته مرادف للطمأنينة، أو نقيضا للخوف أو مساويا لانتقاء الخطر، ويتعلق استخدامها عادة بالتحرر من الخطر أو الغزو أو الخوف، وهذه مرادفات ليست مترادفة، ومدلول كل منها يختلف عن الأخر، فعملية التحرر وصفها [2] كل من **بوث** (Booth) و**ويلر** (Wheeler) بأنه «

---

[1] ممدوح شوقي مصطفى كامل ، **الأمن القومي والأمن الجماعي**، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1985)، ص 28

[2] جون بليس، **الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة** ، في جون بليس وستيف سميث، محرران : مجلةالسياسة العالمية ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي : المركز ، 2004) ، ص 52 .

لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا كان امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر ».

يرى كل من عبد الكريم نافع أن الأمن « هو الشعور الذي يسود الفرد أو الجماعة بإتباع الدوافع العضوية والنفسية واطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدده من مخاطر ذلك الأمن كشعور، أما الأمن كإجراء فهو ما يصدر من الفرد أو الجماعة لتحقيق حاجاتها الأساسية أو لرد عدوان عن كيانها ككل ».

- في حين يرى **والفرو أرنولد** (a wolffiens) في تعرفه للأمن « بأنه غياب التهديد ضد القيم المكتسبة».

أما دائرة المعارف البريطانية تعرف الأمن « حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية »[1]

هنري كسنجر يعرف الأمن على أنه تصرفات يسعى المجتمع في طريقها إلى حفظ حقه في الوجود »[2]

والترليمان (Walter Lippmann) يعرف الأمن بأنه « يهد إلى أبعاد الخطر والاستعداد للتضحية بالقيم الأساسية إذا ما أرادت الدولة أن تنتخب الحرب ».[3]

مفهوم الأمن الوطني :

يعد مفهوم الأمن الوطني مفهوم حديث نسبيا وهو مفهوم لا يزال يكتنفه الغموض إلى حد ما ولفهمه أكثر لابد من التطرق إلى مفهومه لغة واصطلاحا .

1-**لغة:** يعني الأمن ضد الخوف ويعني الطمأنينة والأمان وزوال الخوف والتهديد به ولقد ارتبط الأمن بالحاجات الأساسية للإنسان .

---

[1] زكريا حسين " **الأمن القومي**" تم تصفح الموقع يوم 01-03-2016
arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtm/*net*.*islamonline*.http://www

[2] Henry Kissinger **, the necessity for choice**, **prospects of American foreign policy**, N,Y : Harper, 1961, P 23

[3] فهد بن محمد الشقاء ، **الأمن الوطني: تصور شامل** (الرياض : مكتبة الملك الفهد للنشر ، 2004)، ص 14

2-**قال الله تعالى :** « **فليعبدوا رب هذا البيت (3) الذي أطعمهم من جوع (4) وآمنهم من خوف (5).**» [1]

3-**قال تعالى :** « **وكانوا ينحتون من الجبال بيوتا آمنين**».[2]

4-**قال الله تعالى :** « **وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون**».[3]

اصطلاحا : يعني الأمن الوطني مقدرة الدولة المحافظة على أراضيها واقتصادها ومواردها الطبيعية ونظمها المختلفة (الاجتماعية والسياسية) ، ويعرفه ماكنمارا « بأنه ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضّمها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلّية والدولّية، ويضيف أيضا « الأمن كان يحتويها وهو ليس النشاط العسكري وان كان يشمله فالمشكلة العسكرية ما هي إلا وجه ضيق لمشكلة الأمن ».[4]

يعرفه بترسون (Paterson) الأمن الوطني على أنه : « الإدراك الجماعي الإحساس بالأمن ».[5]

- يعرف كل من « **والتمان وناشت وكويستر** الأمن الوطني على أنه مجموعة من التهديدات الفيزيقية والتي ربما تواجه الدولة، وتدفع بالبنى والعقائد والسياسات العسكرية للتأهب لمواجهة هذه التهديدات .... وهذه عوامل داخلية وخارجية مثل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي ربما تؤثر بطريقة مباشرة أر غير مباشرة وتنقص أو تزيد من قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الفيزيقية ».[6]

---

[1] سورة قريش ، القرآن الكريم ، الآية 3-4

[2] سورة الحجر، القرآن الكريم، الآية 72

[3] سورة النحل ، القرآن الكريم، الآية 112

[4] سليمان عبد الله الحربي، « **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته- دراسة نظرية في المفاهيم والأصل** » المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 19، 2008، ص 17

[5] Devost , M G **, national security in the information age**, master thesis, graduste collez, university of Vermont , 1995 , p 19
http://www.terrorism.com/documents/devostthesis.html

[6] Loc-cit

- تعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن الوطني على أنه: « قدرة الدولة على حماية قيمتها الداخلية من التهديدات الخارجية وصيانة سيادتها ذاتيا انطلاقا من قدراتها الدفاعية ».[1]

في حين يعرف **والترمان** (Walter Lippmann) : «الدولة أمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها إن أرادت أن تتجنب الحرب، وفي ذلك يقول: "إن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب،وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هده القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه».[2]

في حين يعرف كل من **لونس كروز** و**جوزيف ناي** الأمن الوطني بأنه: « غياب التهديدات بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية ».

- في حين يعرف **زكريا حسين** الأمن الوطني هو : «القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتَّي المجالات في مواجهة المصادر التي تتهدَّدها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمَّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطاً للأهداف المخططة ».يعرفه **بطرس غالي** «:الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية، وإنّما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي و الاجتماعي، لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي ».

في حين يعرفه ميثاق الأمم المتحدة « بأنه الجهد اليومي المنظم الذي يصدره عن الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسية أو الاقتصادية والاجتماعية ودفع أي تهديد أو تعويض أو أضرار لتلك الأنشطة ».[3]

---

[1] عمر عبد الله كامل : « **الأمن العربي من منظور اقتصادي»** ، أعمال ندوة الأمن العربي، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية من 9 إلى 11 -01-1996 ، باريس ، فرنسا، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط 1، 1996، ص 84 .

[2] حمد سعيد الموعد، **أمن الممرات المائية العربية** ، (دمشق: اتحاد كتاب العرب، 1999) ، ص 10.

[3] زكريا حسين، الأمن القومي، القاهرة، أكاديمية ناصر العسكرية ، 2007 ، ص 10

التعريف الإجرائي للأمن الوطني :

الأمن الوطني هو النجاح في تأمين حماية المصالح الحيوية للبلاد وهو أيضا تأمين المقاومة ضد الاعتداءات الخارجية وهو أيضا غياب التهديدات والمخاطر .

وأيضا فالأمن الوطني هو تقدير غياب التهديدات المستهدفة للقيم والمكتسبات وهو انعدام الخوف من أن تتعرض هذه المكاسب والقيم لأي اعتداء .

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الوطني

وهي العناصر التي تتألف منها المجال الداخلي والخارجي للأمن الوطني وهي متعددة ويمكن حصرها فيما يلي:

1-البعد العسكري:

وهو البعد الذي يركز على الجانب العسكري للدولة خاصة القوات المسلحة ودورها في حماية الدولة ضد أي خطر أجنبي مسلح يهدد كيانها أو حدودها ولها دور خارجي وهو أن تبرز قوتها للعامل الخارجي، ويقتنع بأن الدولة لها من القوة ما تحمي به مصالحها الحيوية خارجيا وتحقيقها في حالة اللجوء إلى القوة المسلحة .

2-البعد الاقتصادي:

له أهمية كبرى خاصة عند الأزمات الاقتصادية، فضعف الدولة الاقتصادي يؤثر كثيرا على الجوانب الأخرى للأمن الوطني، كما أن الدولة صاحبة الاقتصاد القوي يكون لها دور ووزن وأهمية داخل النظام الدولي كما يخلق استقرار أو تنمية داخلية منتظمة.[1]

3-البعد السياسي :

وهو يعني الحفاظ على الكيان السياسية لدولة من خلال تنمية قدراتها وزيادة قوتها الوطنية، ويرتبط البعد السياسي للأمن الوطني للدولة بمدى تحقيق الديمقراطية فيها، فالنظم الديمقراطية تسمح بإنشاء مؤسسات سياسية ذات فعالية وتؤدي إلى توسيع حجم المشاركة السياسية والمساواة بين المواطنين وهذا ما يؤدي إلى تعزيز الأمن وسد الثغرات التي من الممكن أن تهدده ولهذا البعد مجالين هما المجال الداخلي والمجال الخارجي.

[1] دراز وسيلة، **العولمة وانعكاساتها على الأمن المحلي والدولي**، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة باتنة، 2003، ص 30

- **المجال الداخلي:** يرتبط بالنظام السياسي للدولة وكفاءتها وقدرتها على تسيير وإدارة السياسة الداخلية، إضافة إلى وضع الاستراتجيات الوطنية واختيار الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف الإستراتجية إضافة إلى قدرة الدولة .[1]

- البعد الاجتماعي:

الأمن الاجتماعي هو قدرة الجماعة "حكومات وأفراد" على حفظ وصيانة قيمهم الخاصة من العبث والاندثار والبحث عن مكون أخلاقي لتحقيق هذا المعتقد أو ذلك. ولقد الهتم الأمن الاجتماعي بقواعد التعايش الاجتماعي وطبيعة السلوكيات الفردية والجماعية ضمن البسط الاجتماعي ويعرف " منتيغون" الأمن المجتمعي بأنه قدرة المجتمع في المحافظة على شخصيته الأساسية في الظروف المتغيرة أو التطورات المقبولة، أو ما يمكن تسميته بالمجتمع المستدام، أما عماد الأمن المجتمعي عنده فهو الهوية أي قدرة المجتمع في المحافظة على ثقافته ومسؤولياته وطريقة حياته، أما الأمن الاجتماعي عند أستاذ علم الاجتماع (د. إحسان محمد الحسن) فإن يعني سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي تتحداهم كالأخطار والاعتداءات على الممتلكات بالتخريب أو السرقة، كما يشمل الأمن المجتمعي أيضا قدرة المجتمع على التماسك في إطار ثقافي معين، مما يسمح له بالتعددية ولا يخل بالمبادئ العامة والهوية التي نشأ عليها المجتمع، ومعالجة المشكلات الاجتماعية التي تنتج عن تدهور الوضع الأسري والاهتمام بالشباب وباستغلال طاقاتهم في أنشطة تسهم في تطوير المجتمع وتقدمه والاهتمام بتعليم الأجيال في المراحل العمرية كافة .

ويعتبر الأمن الاجتماعي من أكثر أبعاد الأمن الوطني تأثرا بمصادر التهديد الداخلية والخارجية، حيث تشكل الكثافة السكانية والتوزيع السكاني والخصائص النوعية للسكان أبرز عوامل التهديد الداخلية فيما تمثل ثورة الاتصالات والعولمة من أبرز عوامل التهديد الخارجية لذا يجب السعي لتحقيق التوازن بين القيم التقليدية وأدوات العصر وانعكاساتها السلبية التي تزيد العبء على المؤسسات المجتمعية [2].

---

[1] محمد جمال مظلوم، **الأمن غير التقليدي** ، (الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ، 2012) ص 28

[2] فايز محمد الدويري ، **الأمن الوطني**، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2012) ص 101-102.

- البعد الجيوبوليتيكي الاستراتيجي:

فالطبيعة الجيوبوليتكية للدولة ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى سياسات الأمن القومي، حيث إن العوامل الجغرافية تضيف إلى قوة الدولة ومركزها في النظام الدولي، ويتمثل تأثير هذا البعد في حجم وشكل الدولة الجغرافي، حيث يتم التعرف على حجم الدولة وشكلها، والعلاقة بين الحجم والشكل والعمق ومدى تأثيرها في تنظيم الدفاع عن العمق، والتماسك السياسي والاقتصادي والنقل والمواصلات. كما يرتبط هذا البعد أيضاً بالتضاريس من حيث مدى وجود موانع طبيعية، وحماية طبيعية في مناطق الحدود والمناطق الحيوية. وإلى جانب ما سبق، هناك أيضاً الموقع النسبي للدولة ومدى علاقتها بالدول المجاورة ومنافذها البحرية والبرية وتأثير ذلك في التجارة والنقل، وأهمية موقع الدولة بالنسبة إلى الدول ذات المصالح الحيوية في المنطقة.

- البعد الديمغرافي:

يعد من الأبعاد المهمة، حيث إن تكوين وكثافة السكان وطبيعة موجات الهجرة تؤثر في الأمن الوطني، فالعوامل الاجتماعية الإيجابية تؤثر تأثيراً إيجابياً، وتجعل الدولة قادرة على مواجهة أي تهديدات داخلية وخارجية تمس الأمن الوطني. وأهم مؤشرات هذا البعد السكان من حيث العدد والنوع ومعدل النمو وتوزيع السكان الجغرافي والكثافة السكانية، وكلها عوامل تؤثر مباشرة في التنمية الاقتصادية والدفاع عن حدود الدولة، أي القوة العسكرية المتاحة للدولة. كما يرتبط بهذا البعد أيضاً مدى اندماج المجتمع وتماسكه وطبيعة الصراعات داخله وطبيعة تكوينه العرقي والمذهبي ومدى التوافق أو التنافر داخل هذا التكوين السكاني.[1]

البعد الإنساني :

إن مفهوم الأمن الإنساني يرتكز على صون الكرامة البشرية وكرامة الإنسان وكذلك تلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاتها المادية، و الاقتراب الرئيسي هنا إن الأمن يمكن تحقيقه من خلال إتباع سياسات تنموية رشيدة، وان التهديد العسكري ليس هو الخطر الوحيد، لكن يمكن إن يأخذ التهديد شكل الحرمان الاقتصادي، انتقاص المواساة

[1] عيسى درويش ، **ركائز الإستراتيجية في خدمة الأمن الوطني**، مجلة الفكر الاستراتيجي، العدد 4، 1998، ص 50

المقبولة في الحياة، وعدم وجود ضمانات كافية لحقوق الإنسان وحرياته، حيث أن تطور مفهوم الأمن الإنساني يؤدي إلى بناء شراكة حقيقية وفاعلة بين الإنسان العادي والحكومة، فيسهم بصورة مباشرة في التنمية ويحدد الواجبات المنهجية للفرد تجاه نفسه ومجتمعاته والدولة ويعرف بالمهددات الداخلية والخارجية لأمن الإنسان ويساهم في المعالجة، كما يساعد على بناء مفهوم الأمن الإنساني في أجهزتها المختلفة، كما أن تحديد المفهوم يساعد في تحديد إطار ملائم يمكن من خلاله التوفيق في متطلبات الأمن الإنساني وأمن الدولة وإعادة بناء نظم واقتصاديات الدول لتتبع من مقاربة إنسانية و إن تكون موجهة نحو خدمة وتحقيق امن الإفراد من خلال خلق المؤسسات الكفيلة بتحقيق متطلبات الأمن الإنساني و الرفاهية الإنسانية.[1]

البعد البيئي :

الأمن البيئي يتعلق بالأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال أو حوادث ومنها أيضا إعادة تأهيل البيئة التي تدمر في لحرب ومعالجة المخاطر البيولوجية التي يمكن أن تقود إلى تدهور جماعي .

وان الخطر الذي يواجه البيئة يؤثر في جوانب معينة على قضايا الأمن والسلم مما يؤدي إلى احتمال نشوب الحروب وتصاعد العمليات العسكرية، فالإجهاد البيئي هو سبب ونتيجة على حد سواء للتوتر السياسي والنزاع العسكري وغالبا ما تصارعت الأمم لغرض أو مقاومة السيطرة على الموارد الأولية وإمدادات الطاقة من المرجح أن تتفاقم هذه الحروب مع ازدياد واشتداد التنافس عليها لأن العلاقة بين ندرة الموارد والنزاعات الدولية ليست موضوع جديدا [2].

[1] فايز محمد الدويري، مرجع سابق، ص 116-117.

[2] المرجع نفسه ، ص 121-222.

جدول رقم (01) : منهجية إعداد استراتجييه الأمن الوطني

المرحلة الأولى	دراسة المحيط	
المرحلة الثانية : تحليل التهديدات	تحليل المعوقات← التعرف على قدرات الهياكل الأمنية ←	تتطلب الخطة الوطنية التنسيق الكامل بين الجهات المعينة لتوفير السلامة والأمن للدولة والمواطنين بما يتماشى ومتطلبات التنمية
المرحلة الثالثة : ضبط إمكانات المواجهة	المرحلة الرابعة : اعتماد منظومة تنسيق ومراقبة	المرحلة الخامسة : صياغة إستراتيجية أمن وطني

(1) manuel ocde CAD sur la reforme des systèmes de sécurité, 2007, p 98 .

المبحث الثالث : الأطر النظرية المفسرة لظاهرة الإرهاب

أخذ التصور حول مفهوم الإرهاب مسارات عديدة والتي تدخل ضمن ما يسمى بالنظريات المفسرة لظاهرة الإرهاب حيث أن هناك نظريات كلية وأخرى جزئية مفسرة لظاهرة الإرهاب، فالنظريات الكلية ترتكز بشكل أساسي على التفسير الواقعي للتفاعلات على المستوى الدولي فقد ظلت الدولة الفاعل المركزي والوحيد لذلك حاول الواقعيون والليبراليون الحفاظ على المفهوم التقليدي والضيق للأمن حيث يرون أن الدولة هب القادرة على مواجهة الإرهاب وتحقيق الأمن، في حين أن تضييق البنائية محددات أخرى كالقيم والمعايير الثقافية والإيديولوجية في مواجهة الإرهاب وتحقيق الأمن، أما النظريات الجزئية انطلقت في تفسير الإرهاب من منطلقات تتمثل في التفسير والتحليل النظري لطبيعة وجوهر الإرهاب من خلال وجود تيارات اجتماعية عملية متباينة في تحليل بنية الإرهاب وكذلك اتجهت هذه النظريات من منطلقات منهجية تمثل الآلية التي تستطيع من خلالها قياس حجم الظاهرة الإرهابية وأثرها على البنية الاجتماعية.

المطلب الأول: النظريات الكلية المفسرة لظاهرة الإرهاب

ساد المنظور الواقعي للأمن منذ معاهدة واستفاليا 1648، ونشأة الدولة القوية إلى يومنا هذا، ورغم صياغة افتراضات جديدة للمعادلة الأمنية إلا أن النظرية الواقعية لازالت الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية، ويرتكز الفكر الواقعي إلى مبادئ وأسس تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن عند أنصاره وهي كالآتي : [1]

- الدولة هي الفاعل الوجودي في العلاقات الدولية، وهي الموضوع المرجعي والأساسي للأمن وهي المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة .

- النظام الدولي هو نظام فوضوي ، وليس هناك سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة .

- تسعى الدول إلى تطوير قدراتها للدفاع عن نفسها، وتوسيع نطاق سيطرتها ، أو التأثير على الآخرين وبالتالي فالحرب لا يمكن تفاديها خاصة الحرب على الإرهاب .

[1] Paul D Williams, **security studies, an introduction** , published in the USA and , roughage, 2008, p p 17-20

- الطريقة التي توزع بها القدرات العسكرية بين القوى الكبرى والتوازن بين هذه القوى هو الذي يحدد الاستقرار في النظام الدولي، وبالتالي بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكات الدول .

- تتميز بنية النظام الدولي بغياب الثقة بين الدول ، فليس باستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها وهو ما يولد ، ويزيد من احتمال قيام الحرب على الدوام .

- يمثل الواقعيون المنظور الأكثر دفاعا عن فكرة الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة ، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات والتي منها الإرهاب ولا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية لمواجهة ظاهرة الإرهاب ، ومن هنا فإن المنظور الواقعي للأمن يركز على بقاء الدولة الوطنية باعتبارها الفاعل المركزي والوحيد في السياسة الدولية وذلك من خلال حماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية واستقرارها ضد أي تهديد عسكري خارجي والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن ومواجهة الإرهاب .

ينطلق التصور من مسلمة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، بمعنى عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة، وفي هذه الفوضوية يكون المكان المناسب لتفريغ الإرهاب وانتشاره ويصبح الأمن الغاية الأسمى كما بقول والتر (Walter) « في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا ، تبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء، والربح، والقوة».[1]

تأسيسا لذلك، يصبح النظام الدولي ميدان صراع تسعى فيه الدول لتحقيق أمنها على حساب أمن جيرانها، وتفترض هذت البنية الفوضوية المنافسة ومنطلق الاعتماد على الذات، لذا فإن الدول تكون مجبرة على تحصيل الحد الأدنى من القوة لتحافظ على بقائها .

[1] Kenneth N. Waltz**, Theory of International Politics**, New York, McGraw-Hill, 1979, P. 102.

ففي عالم يتكون من وحدات متنافسة وتسوده عدم الثقة بين الدول، ويحكمه مبدأ كل لنفسه، فإن السعي للحصول على القوة يتسمر في مقابل الشعور بالأمن والتهديد من الطرف الآخر، ما ينتج عنه معضلة أمنية، [1] أي أن تحقيق أمن الدولة (أ) يؤدي إلى حالة لا أمن للدولة (ب)، وذلك نتيجة تسلح الأولى ولتقليص أخطاء وادراكات وحسابات الدول فضل أنصار الواقعية الدفاعية من أمثال ستيفن والت (Stephen Walt) وجاك سنايدر (Jack Snder) الاستراتيجيات التعاونية ومنها تكوين الدول وعلاقات دبلوماسية خاصة مع القوى الكبرى لتحقيق أمنها ومواجهة ظاهرة الإرهاب، حيث أنه من الممكن تخفيف المعضلة الأمنية عبر المزيد من التعاون بين الدول، هذه الأخيرة التي تدرك الأخطار التي تنطوي عليها المنافسة والسباق نحو التسلح ، وهو ما عبر عنه باري جوزان (Berry Buzan) بالفوضى الناضجة .[2]

ونجد أن الواقعيون الجدد قد راجعوا قضيتي زيادة القوة وزيادة القدرات العسكرية للدولة، وأدركوا أن السبب وراء تلك الزيادة يرجع إلى الدفاع عن أمن الدولة وإقليمها ومحاولة التقليص من مخاطر الأمن .

وعليه يتضح مما سبق أن النظرية الواقعية ترتكز على الدولة بشكل واضح، كموضوع مرجعي أمن " الدولة من التهديدات سواء كانت داخلية أو خارجية ومن بين هذه التهديدات نجد ظاهرة الإرهاب والتي تصدر من الفرد أو الجماعة سواء كان ضد الأشخاص أو المنظمات أو الدول .

ثانيا : النظرية الليبرالية :

تعتبر النظرية اللبرالية بشقيها (الكلاسيكية والليبرالية الجديدة) من النظريات الأساسية والفاعلة في نقاشات العلاقات الدولية وقد شهدت الليبرالية الجديدة خاصة تطورا كبيرا في سبعينات القرن العشرين، تزامنا مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل والعلاقات الاقتصادية الدولية وتشابكها وتراجعها لصالح علاقات غير قومية تشبه الشبكة

[1] عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** ، الجزائر ، أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر، : المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005 ، ص 20 .

[2] جون بيلس ، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 423 .

العنكبوتية حيث أوجدت هذه التغيرات الهامة في العلاقات الدولية الفرص لتقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول .

ومن أهم الأسس والمبادئ التي تركز عليها النظرية الليبرالية ما يلي :

- يكون التعاون بين الدول بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليص حدة التهديدات وبالأخص ظاهرة الإرهاب .[1]

- إتباع منطق التعاون والتقارب ومحاولة إيجاد قواسم وقيم مشتركة بين الدول يمن تقليص حدة النزاعات بينها .

- نشر القيم الديمقراطية وتقليص العامل العسكري وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي .

نشر القيم الليبرالية وحرية التجارة وذلك بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأس المال فوق القومي ، وهذا التداخل الذي سيؤدي إلى ارتباط المصالح الاقتصادية والذي يدوره يؤدي إلى تحقيق الأمن والرفاهية لجميع الفاعلين في النظام الدولي .[2]

يعتبر الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي من أهم تطورات الليبراليين للأمن إذ يستبدلون مفهوم الأمن الوطني بمفهوم آخر وهو الأمن الجماعي عبر إنشاء منظمات ذ ومؤسسات دولية وإقليمية تلعب دورا مساعدا في تحقيق الأمن والاستقرار بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول .

تقوم النظرية الليبرالية على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي لمواجهة أي فاعل أخر، ويقصد بالفاعلين هنا الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية وحتى لأفراد والجماعات ، فالمؤسسات الدولية مثلا كصندوق النقد الدولي، يمكن أن تساعد في التغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآتية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم في مواجهة ظاهرة الإرهاب وهذا لا يعني أن هذه المؤسسات تمنع حدوث الحرب، لكن بوسعها تخفيف

[1] جهاد عودة، **النظام الدولي : نظريات وإشكاليات** (الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع ، 2005) ، ص 1941.

[2] رياض حمدوش ، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية** ، من أعمال الملقى الدولي (الجزائر والأمن في المتوسط) (جامعة قسنطينة، أفريل 2008) ص 276

مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي نشأ اثر المكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون .[1]

لقد أعاد الليبراليون النقل في مسألة الأمن من الاتجاه أكثر اتساعا وشمولية الدولة من خلال إقحام فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى ، وإنما من تهديدات فاعلين غير دوليين ضمن الترتيب العامل كالتنظيمات الإرهابية المنتشرة في كافة أنحاء العالم، إذن فقوام التصور الليبرالي للأمن وسع بمعنى ما فوق الدولة" أكثر ما دون الدولة " ليشمل العوامل المؤسساتية الاقتصادية والديمقراطية ، وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام اعتبارا أن أساسيات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن وتجعل التعاون بين الدول أمرا لا مفر منه .

وعليه فالنظرية الليبرالية أقحمت فاعلين غير الدولة كمحاولة منها في توسيع الأمن مفهوما أبقت على الدولة كفاعل مركزي وكموضوع مرجعي وحيد لأن كل الفواعل الأخرى تبقى مرتبطة بها، ولأن المؤسسات موجودة ليس كمنافسة الدول أو الإحلال محلها وإنما لمساعدتها وبالتالي فهي ترى أن العامل العسكري ليس الوحيد القادر على مواجهة هذه التهديدات كالإرهاب وإنما لابد من وجود فاعلين آخرين كالمؤسسات والمنظمات تعمل على نشر قيم الديمقراطية وإحلال السلم وذلك بمساعدة الدولة .

ثالثا : النظرية البنائية

تعتبر البنائية كاتجاه نظري قديم، ترجع أصوله التاريخية إلى القرن 18، في كتابات الفيلسوف الايطالي جيامباتيستافيكو، غير أنها بررت كنظرية قائمة بذاتها في مجال العلاقات الدولية مع كتابات الكسندر وأندت، ونيكولاس أونوف، وايمانويل أدلار إن البنائية تتميز عن الواقعية من حيث عدم تحديدها للواقع بناء على توزيع القوى المادية مرتكزة في ذلك على الأفكار والعلاقات الاجتماعية، وبعكس العقلانيين فإن البنائيون ينظرون للواقع نظرية ذاتية، فهو موجود نتيجة الاتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض القيم والمعتقدات، إلا أن البنائية تتقاسم من جهة أخرى مع بعض الافتراضات

[1] جون بيلس وستيف سميث ، مرجع سابق، ص ص 226، 227

الواقعية، كالطبيعة الفوضوية للعلاقات الدولية، الاعتراف بالقدرات الإستراتيجية العسكرية للدول، انعدام الثقة في نوايا الآخرين وعقلانية الفاعلين .

وتأسيسيا لهذه الافتراضية يقترح البنائيون تصورا بأن العالم مبنيا اجتماعيا، أي أن الناس هم من يصنعون المجتمع، ووجوده مرهون بكينونتهم وبين المجموعة الإنسانية تحددها أساسا الأفكار المشتركة والمتقاسمة، أكثر مما تحددها القوى المادية وبالتالي فإن البنية الاجتماعية تتشكل من ثلاث عناصر أساسية هي : - معارف مشتركة، المصادر المادية تتخذ شكلا تبعا لتأويلات الفاعلين التي تنعكس على ممارساتهم ، ممارسات هؤلاء الفاعلين .

ولذلك فإن البنائية ترتكز على تأثير الأفكار مما يعني أنها تولي أهمية كبيرة لمصادر التغيير وهي بذلك تعتمد على الوعي الإنساني وترتكز على عنصر الهوية الذي يشير إلى الصور الفردانية والتميز الذاتي للفاعل والناتجة عن علاقات مع الآخر وهي ليست جامدة ويتغير تقود إلى تغير وإعادة صياغة المصالح، كنا تعطي البنائية أهمية قصوى للمعايير كقواعد ومحددات تكون الهوية الفاعل ومصالحة ضمن سياق معين حيث تتبنى البنائية نظرة تعاونية غير صراع للسياسة الدولية في حالة تتميز بالفوضى هذه الأخيرة ، والتي هي مزيج مهيكل ناتج عن ممارسات الفاعلين وتبعا لمصالحهم وهوياتهم .

وبذلك فإنها ترى أن الشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية والاقتصادية والقوة العسكرية لا تنفع ولا تكفي لمواجهة التهديدات كالإرهاب .[1]

ولكن هناك مهددات أخرى كالقيم والمعايير الثقافية والإيديولوجية والهوياتية والتي لها القدرة على صبغ هوية النظام الدولي ومواجهة التهديدات، فمتغيرات الهوية والخطاب السياسي والقيم الثقافية والحقائق وادراكات صناع القرار تؤدي حسب البنائيين إلى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى وضع سلمي وبالتالي فالبنائية تعطي أهمية قصوى لفعل اللغة الذي يساعد صانع القرار أو الفاعلين على جعل قضية أو مسألة ما أمنية كون الخطاب السائد في المجتمع يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح ويؤثر

[1] جويدة حمزاوي، **التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية) جامعة الحاج لخضر كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011) ، ص ص 42-43.

في السلوكيات والخيارات كالإرهاب لا يعرف بمدى ارتباطه بالقوة العسكرية بقدر ما يرتبط بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته.[1]

المطلب الثاني : النظريات الجزئية المفسرة لظاهرة الإرهاب

أولا : النظرية الاجتماعية :

ظهرت أثار المماثلة العضوية في نظرية الباثالوجيا الاجتماعية من خلال أن المجتمع يتألف من مجموعة من الأشخاص يرتبطون من خلال العلاقات الاجتماعية، يظهر الباثالوجيا الاجتماعية من خلال انحلال وقصور الروابط الاجتماعية، وهذا يشير إلى أن الظروف الباثالوجية في المجتمع ناجمة عن عدم مقدرة الأفراد على مواكبة تغير المثل والمنظمات الاجتماعية، إضافة إلى فشل المجتمعات في المحافظة على الآلية الوظيفية والمرتبطة بتغير الظروف في العالم الذي يعيشون فيه .

ومن هنا نستطيع القول أن منظور الباثالوجيا الاجتماعية يحكم على الظروف الاجتماعية من مفهوم الصحة والمرض، ولا شك أن حالة الباثالوجيا الاجتماعية تمثل انتهاكا للتوقعات الأخلاقية المجتمعية .

ويرى رواد هذا المنظور أن المشكلات الاجتماعية ناجمة عن فشل دور التنشئة الاجتماعية .

خلاصة القول فإن الإرهاب من منظور الباثولجيا الاجتماعية ناجم عن محافظة المنظمات الاجتماعية وهذا يعود كما أسلفنا، إلى فشل التنشئة الاجتماعية في تحقيق الوعي ومن أجل إعادة الصحة المجتمعة فلا بد من تأسيس التربية الأخلاقية الصحيحة والتي بدورها ستلعب دورا صحيا بالنسبة للمجتمع [2].

---

[1] المرجع نفسه ، ص 46.

[2] محمد حمدان رمضان، **الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي** ، دراسة تحليلية من منظور من منظور اجتماعي، " مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية " ، المجلد 11، العدد 1 ، (2011) ، ص 274.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 02 : جدول يبين ارتفاع نسبة من شعروا بالضجر والضيق لما فعلوه من عملات إرهابية

الحالة	العدد	النسبة
نعم	32	53.33
لا	28	46.67
المجموع	60	%100

المصدر : رشوان حسين، التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ط1، 2002) .

ثانيا : النظرية الصراعية

ينطلق رواد النظرية في تحليل الإرهاب من التراث النظري الفكري نظريات الصراع الأوروبيين والأمريكيين، وخاصة ماركس في تحديده لمسألة الصراع الاجتماعي، وجورج سيمل George Simmel في تحديد الصراع كشكل ثم أشكال التفاعل الاجتماعي ..

ويعد ريتشارد فولر Richard Fuller وريتشارد ميرز Myers المؤسسين الأوائل لهذا لمنظور النظري والمتمركز أساسا على مبدأ صراع القيم الاجتماعية .

وتعود أسباب الإرهاب حسب هذا المنظور إلى صراع القيم أو المصالح بين جماعات مختلفة ، تجد نفسها في مواجهة بعضها البعض، بسبب اختلاف المصالح وتضاربها، وعندما تبلور حالة المواجهة إلى شكل صراع فإن المشكلة الاجتماعية توجد وتحدد كمشكلة اجتماعية وفي هذا الإطار حدد هيرماس طبيعة المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات الراهنة وانطلق عندها إلى أزمات هوية أو أزمات ثقافية .[1]

[1] المرجع نفسه، ص 275.

جدول رقم 03 عنوان الجدول : التشكيلات الاجتماعية والأزمات الشرعية والإرهاب

أنماط / التكيف / النوع	الأهداف	الوسائل
المجتمعات البدائية	لا توجد أزمات شرعية	-
المجتمعات التقليدية	أزمة اجتماعية واقتصادية	- -
المجتمعات الرأسمالية	أزمة اقتصادية	+++
مجتمعات ما بعد الحداثة	**أزمة ثقافية (هوية)**	++++

المصدر نفسه : (- تمثل غياب الإرهاب + تمثل وجود الإرهاب)

ثالثا: النظرية الموضوعية

ويمثل هذا البعد الأثر والضر الذي يقع على المجتمع بسبب الإرهاب، وبالتالي يمكن إدراكه وقياسه، ويمكن أن يكون ماديا أو معنويا ويبقى تفسير الظاهرة الإرهابية منوطا بالاستخدام الجيد للمقاييس العلمية الموضوعية، ولا شك أن هذه المسألة تتعلق العلوم الأمنية وإخضاعها للقواعد والمنهج العلمي، النظري والتطبيقي .

وتقوم هذه النظرية بطرح التساؤلات التالية :

ما هي أسباب ظهور الإرهاب ؟ ما تفسير الإرهاب؟ ما الأبعاد الأمنية في الظواهر الإرهابية المستخدمة ؟

وتستند هذه التساؤلات إلى فهم عملي ومنطقي مبني على الحقائق العلمية للظواهر الأمنية وذلك بالاعتماد على الواقع النظري والتطبيقي، لذا نجد أن البعد الموضوعي في تفسير الظاهرة الإرهابية يتميز بدرجة عالية من التعقيد لأنها مترابطة مع الظواهر الأخرى.

ونقصد بالبعد الموضوعي الوسائل العلمية المقننة والتي نستطيع من خلالها تفسير الظاهرة الإرهابية والتنبؤ بها، وذلك من خلال العلوم الأمنية، ويستند هذا على الأسباب العلمية مثل الإحصاء والسجلات والوثائق والتي تبرز أو تقيس بهم الظاهرة أو الأثر والضرر الموجود.

من هنا يمكننا القول أن هذا الأسلوب يتميز بدرجة عالية كونه يقيس حجم الظواهر والمشكلات التي يتوافر فيها على المعلومات والبيانات العلمية الدقيقة .[1]

جدول رقم 04 عنوان الجدول : يبين نسبة من ندموا على ارتكابهم الأعمال الإرهابية

	العدد	النسبة
نعم	48	80
لا	12	20
المجموع	60	%100

المصدر : رشوان حسين، التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع ، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة ، ط 1، 2002.

النظرية الذاتية :

ويرتبط هذا البعد بالجوانب الإدراكية والمعرفية المجتمعية للظاهرة الإرهابية، وهناك من المحددات تلعب دورا أساسيا في هذه النظرية خاصة البعد الثقافي والمتصل بالقيم المجتمعية، ومن هنا لا بد من وضع أسس علمية ومنهجية لدراسة الظواهر والمشكلات الإدراكية المتصلة بالإرهاب ، خاصة المشكلات الأسرية والانحراف .

يمكننا القول أن المشكلات الأمية التي تواجه المجتمع كالإرهاب، لا يمكن قياسها بالتغاضي عن البعد الذاتي، والذي يمثل الشعور بالمشكلة وإدراكها من قبل المجتمع مثلا : الخوف أو العنف الأسري وغيره من الظواهر الأمنية لا يمكن قياسها ودراستها موضوعيا إلا من خلال معرفة شعور وإدراك مواقف المعايشين لها .

طروب بحري، **العولمة والإرهاب، التأثير المتبادل بينهما بعد الحرب الباردة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، العلوم السياسية (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012، ص ص 100 101 .

أخيرا نستنتج أن العلاقة المنهجية بين النظرية الموضوعية والذاتية هي علاقة متداخلة إذ تعتمد كل منها على الأخرى في قياس حجم الظاهرة الإرهابية، رغم إشكالية استقلالية كل نظرية عن الأخرى من حيث البعد والمنهج.[1]

[1] المرجع نفسه، ص 102 .

خلاصة الفصل الأول:

يمكن القول في خلاصة هذا الفصل أن الإرهاب في معناه العام هو حالة الرعب التي تمكن فاعلها من فرض سيطرته لتحقيق هدف ما، وقد اختلف العلماء في تحديد هذا الهدف، هل هو سياسي أو اقتصادي، أو اجتماعي، هل هو هدف مشروع محليا ودوليا أو هدف غير مشروع كما يمكن القول بأن الأمن الوطني حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية وكذلك قدرة الدولة على البقاء والمحافظة على قيمها الأساسية مع استمرار النمو طبقا للأهداف والاستراتيجيات المحددة سلفا .

كما أن للظاهرة الإرهابية أبعدا مختلفة ، بين ما هو وطني، إقليمي، ودولي وأيضا فإن للأمن الوطني أبعدا مختلفة تتراوح في البعد الاقتصادي والعسكري، البعد السياسي والاجتماعي والبعد الجيوبوليتيكي الاستراتيجي والبعد البيئي والبعد الإنساني ضمن ما يسمى بالنظريات المفسرة لظاهرة الإرهاب مساواة عديدة والتي تدخل ضمن ما يسمى بالنظريات المفسرة لظاهرة الإرهاب بحيث أن هناك نظريات كلية تركز على الدولة كفاعل أساسي في تحقيق الأمن الوطني ومواجهة ظاهرة الإرهاب، والنظريات الجزئية ، انطلقت في تفسير الإرهاب من منطلقات تتمثل في التحليل النظري في طبيعة وجوهر الإرهاب من خلال وجود تيارات اجتماعية متباينة في تحليل بنية الإرهاب .

الفصل الثاني

تعد تونس إحدى دول شمال إفريقيا المطلة على البحر المتوسط، والتي يشهد لشعبها بثوراته على الظلم خاصة أن التاريخ التونسي حافل بالثورات المشابهة ، الأمر الذي ينفي المقولات الغربية عن الثورات العربية النادرة والشعوب المستكينة، فالشعب التونسي خرج من صمته لتغيير الحكم الاستبدادي للرئيس زين العابدين بن علي .

و ثورة تونس لعام 2011 بدأت بانتفاضة خبز محلية تكررت عدة مرات في وسط وجنوب البلاد في العامين الأخيرين، لكن الانتفاضة الأخيرة دامت زمنا يكفي كي تنضم إليها المدن والنواحي التونسية الأخرى، ويعود الفضل في اسمرارها إلى عناد أهالي سيدي بوزيد الذين اختلط لديهم المطلب الاجتماعي بالغضب والدفاع عن الكرامة .

وتحولت الثورة فيما بعد إلى هاجس أمني مما أدت إلى ظهور واستفحال ظاهرة وإنما حدث ليس وليد اللحظة، إنما كان له العديد من العوامل والأسباب التي أدت إلى انتشار الظاهرةالإرهابية. .

وعليه سيتم التطرق في الفصل الثاني إلى تحليل الحركات السببية للظاهرة الإرهابية في تونس تناول ثلاث مباحث وفي كل مبحث مطلبين، المبحث الأول يتحدث عن الأسباب الأمنية والسياسية في تونس أما المبحث الثاني : فيتحدث عن الأسباب السوسيو اقتصادية للظاهرة الإرهابية في تونس، أما المبحث الثالث، عن الموقف الإقليمي والدولي من الظاهرة الإرهابية في تونس .

المبحث الأول : الأسباب الأمنية والسياسية للإرهاب في تونس

يمثل الإرهاب شكلا من أشكال العنف فعند محاولة فهم ظاهرة الإرهاب في تونس من الصعب تفسير انتشارها بالاستناد إلى عامل واحد لكنه ثمة مجموعة من العوامل والأسباب التي تختلف أوزانها النسبية من مجتمع إلى آخر حيث تتنوع وتتعدد البواعث والأسباب التي تقف خلف انتشار ظاهرة الإرهاب في تونس بين ما هو سياسي وما هو أمني .

المطلب الأول : الأسباب الأمنية

منذ الأشهر الأولى من نجاح " الثورة " أدت إلى بروز عدة مؤشرات تدعم ازدهار الإرهاب في تونس، فالإرهاب يبدأ فكرا ثم بصبح عملا وإن من أبرز الأسباب الأمنية التي أدت إلى الإرهاب في تونس يمكن حصرها فيما يلي :

1-**تفكيك جهاز أمن الدولة :** ينتعش الإرهاب دائما في الدول التي تضعف فيها السلطة بسبب ثورات أو مراحل انتقالية تعيشها ويزدهر أكثر في حالة سقوط الدولة ، وتفككها لأنه دائما يبحث عن الفراغ في الجانب الأمني للدول فالعدو الأول للتنظيمات الإرهابية هو أجهزة المخابرات القوية التي ترصد حركاته وسكناته وتتدخل لإجهاض عملياته قبل أن تنفذ ويجب الإقرار أن جهاز أمن الدولة التونسي كان فعالا ضد الإرهاب مشكلته كانت في أن الرئيس السابق زين العابدين بن علي يوجه عناصره أيضا نحو المناضلين السياسيين والحقوقيين وهو الجانب المرفوض قانونا ودستورا وأخلاقا وكانت عناصره تطبق الأوامر و إن تفكيكه وإبعاد ضباطه على العمل أدى إلى ثغرة كبيرة في أجهزة الأمن التونسية [1].

2-**فوضى ليبيا وتسرب السلاح :**

تسرب السلاح الليبي إلى تونس هو المهدد الأول للأمن. فالإرهاب كما يحتاج إلى بشر للتنفيذ فهو يحتاج قبل ذلك إلى أسلحة وقنابل ومتفجرات. وليس سرا أن السلاح الذي تستخدمه المجموعات الإرهابية في تونس هو السلاح الليبي.

[1] رياض الصيداوي: أسباب الإرهاب في تونس؟من يغذيها، وكيف يمكن معالجتها، تم تصفح الموقع يوم 6-3-2016 http://www.alhewar.org/debat/schouart-asp=418565

«فالكلاشينكوف» و»الأر بي جي» أسلحة روسية الصنع دخلت إلى تونس عبر الحدود الجنوبية مع ليبيا. وفي هذا البلد الشقيق تم تدمير الحكومة والنظام والدولة معا على عكس تونس أو مصر مثلا حيث حافظت الدولة على أجهزتها سليمة من جيش وأمن أما الحالة الليبية فهي حالة خاصة جدا وحيث بدأ يدخل السلاح إلى تونس منذ الأحيان الأولى لسقوط دولة معمر القذافي .[1]

3-الجهاد نحو سوريا :

العامل الثالث في تغذية الإرهاب في تونس يتمثل في تجنيد الشباب التونسي وإرساله إلى الشام لمقاتلة الجيش العربي السوري وذلك «جهادا في سبيل إسرائيل وأمريكا وآل سعود وآل ثاني .«...يجب الاعتراف أنه حدث اختراق خطير جدا للوعي السياسي التونسي المتقدم. والحقيقة المرة أن شبكات مخابرات عربية نفطية وغازية تنشط مختفية وراء ستار جمعيات خيرية هي من تنفق أموالا طائلة لتجنيد الشباب التونسي نحو سوريا... وأيضا أن الإرهاب هو أموالا يجمعها الشيوخ ومن يستقطب لإرسال الشباب المتلاعب به إلى جحيم الحرب...[2]

إطلاق سراح الإرهابيين :

لقد تم إطلاق سراح إرهابيين تلطخت أيديهم بالدماء إذ قتلوا أمنيين ومواطنين وهذه الخطوات كانت النواة الأولى للإرهاب في تونس لأن أولئك الذين تم العفو عليهم تبين أنهم شاركوا في كل العمليات الإرهابية لاحقا مثل لطفي الزين الذي تورط في اغتيال الشهيد شكري بلعيد وهو الذي تورط في العديد من العمليات الإرهابية[3] .

- تعاظم القبضة الأمنية والقمع لجهاز الأمن مقابل غياب أو تغييب حقوق الإنسان.
-غياب دولة القانون وعدم احترام وتطبيق القوانين والأنظمة المحلية .
-ازدياد وتيرة الاعتقالات التعسفية والخطف والتغييب القسري .

---

[1] - المرجع نفسه.

2_عبد الرحيم بن حمادي ، الارهاب أسبابه وطرق مكافحته ،تم تصفح الموقع يوم 6 أفريل 2016

- http://www.turess.com/alfamerees/20623.

3-المرجع نفسه.

-التنكيل بالمعارضين وتعذيبهم بمختلف وسائل التعذيب حتى الموت أو حرمانهم من أبسط حقوقهم .

-عدم تمكين المعتقلين من الدفاع عن أنفسهم أو توكيل محامين للدفاع عنهم .

-عدم محاكمة المقبوض عليهم بتهم سياسية وسجهم لمدة طويلة بدون أحكام .

-زيادة الرقابة الأمنية على المواطنين وتكميم الأفواه ، ومنع حرية التعبير .[1]

المطلب الثاني:الأسباب السياسية

هناك العديد من الأسباب التي دفعت إلى انتشار الإرهاب في تونس ومن بين هذه الأسباب نذكر السياسية منها:

1- هيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال في الدولة التونسية .

2- استبداد نظام زين العابدين بن علي عدم وجود مشاركة شعبية .

3- حرمان القوى السياسية من حرية العمل .

4- عدم وجود إجماع وطني حول القضايا السياسية والمصيرية .

5- انسداد آفاق التعبير وسيادة الإحباط وذلك بسبب عدم القدرة على تغيير السلطة أو تداولها بطريقة سلمية [2].

6- انتهاك النظام التونسي لحقوق الإنسان،حيث لم يبد أي احترام لسيادة القانون وهو ما كان أحد الأسباب الهامة التي أدت إلى انتشار الإرهاب، فالنظام لم يترك أي مجال أو هامش لفئات وسيطة بين الدولة والشعب أو حتى المعارضة نصف فعلية يمكنها أن تربك حركة الشارع بشعارات مزدوجة كما كانت تفعل الأحزاب المصرية مثلا[3].

7- تدني مستوى المشاركة السياسية، وخاصة بالنسبة للشباب ومن مختلف الطلقات في اتخاذ القرارات التي تمس حياة الموطن بما في ذلك الحياة اليومية سواء داخل الأسرة أو المدرسة ، فالشباب اليوم بعيد عن ممارسة السياسة بمعناها الواسع التي تنتمي تنمي

---

[1] المرجع نفسه.

[2] سامي براهم، الهجمات الأسلحة في تونس ، الأسباب والتداعيات، تم تصفح الموقع في 8-30-2016 "http : // www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation/2015/11/27%D

[3] محسن مرزوق، علاقة مافيا الفساد والإرهاب في تونس "DW" http://www.dw.com/ar/%D9>%85%D8%AD%D8%86%85

لديه القدرة على بإبداء الرأي والحوار حول مسائل عامة أو اجتماعية ، و التي تعود على تقبل الرأي الآخر بعد تحليله ونقده والتنازل عن رأيه إذ اقتنع بغيره .

8-عدم وجود تعددية سياسية، والافتقار إلى قدر من حرية التعبير، وعدم وجود تداول حقيقي للسلطة يردي إلى حرمان القوى السياسية والاجتماعية من التغيير السياسي الشرعي وإلى تجاهل مطالب الأقليات وقمع الجماعات المعارضة ويؤدي هذا كله إلى تهيئة التربة المناسبة للإرهاب [1].

9-محاصرة التيار الديني وقمعه وعدم إعطائه حرية العمل السياسي المشروع والسماح له بالوصول إلى السلطة بطريقة سلمية .

10- خيبة الاحتجاج المدني تزيد من خيبة المحبطين، فالسلمية لم تشمل عدالة ولا إنصافا، بل يأسا وقنوطا ومفرداته النخبة المتحكمة في المشهد السياسي خاصة بعد الثورة ترديا .

11- تدعيم الحكم الفردي، لم يحقق بن علي الحرية والديمقراطية للشعب التونسي بل إن الشيء الوحيد الذي نجح فيه بحكم تكوينه المخابراتي وتجربته الطويلة على رأس جهاز الأمن في نظام بورقيبة هو تحويل تونس إلى سجن كبير، إلى بلد يشار إليه بالإصبع في كافة أنحاء العالم باعتباره موطنا لإحدى الدكتاتوريات البوليسية الرهيبة التي لا تزال قائمة إلى اليوم[2].

فقد عزّز بن علي الحكم الفردي المطلق , فجمّع بين يديه على غرار سلفه بل أكثر منه كافة السلطات مما جعله يتصرّف في تونس بجهاز بوليسي ضخم لمراقبة المواطنين والاستبداد بهم وقمع كل خروج على الصف.

12- انتهاك السيادة الشعبية : لقد استمر النظام التونسي السابق في انتهاك مبدأ السيادة الشعبية جاعلا من الانتخابات مجرد عملية صورية معروفة النتائج مسبقا ومن المؤسسات الناجمة عنها أدوات طيعة بيده تنفّذ أوامره، وحول المعارضة الرسمية إلى مجرد ديكور يضفي به على نظامه طابعا تعدديا زائفا. وقمع الأحزاب والمنظمات والجمعيات التي حاولت بهذه الدرجة أو تلك الحفاظ على استقلاليتها. ودجن الحركة

[1] المرجع نفسه .

[2] المرجع نفسه .

النقابية وحول الإتحاد العام التونسي للشغل ومعظم المنظمات المهنية إلى هياكل فارغة تأتمر قياداتها بأوامر الرئيس التونسي السابق بن على وتنفذ سياسات نظامه لأنها مدينة بوجودها وبقائها له ولبوليسه وإدارته لا إلى قواعد التنظيمات التي تزعم تمثيله وكل هذا أدى إلى انتشار الإرهاب في تونس خاصة بعد الثورة[1].

13- غياب المشاركة الفاعلة، تمثل المشاركة السياسية الفاعلة أهم مصادر الشرعية للأنظمة السياسية .والمقصود بالشرعية هنا قبول المواطنين بالنظام القائم أشخاصا ومؤسسات،وبالتالي عدم الثورة عليه. والمقصود بالمشاركة السياسية الفاعلة هو تلك المشاركة التي تجعل المواطن قادرا على التأثير في عملية اختيار القادة السياسيين الذين يمارسون السلطة فعليا, وتولي المواقع العامة, والتأثير فيصنع السياسات العامة, ومساءلة الحكام.

15-الاستبداد السياسي والذي من نتائجه عزوف الشباب عن العمل السياسي والجمعياتي، حيث أنه وفي ظل في ضل دولة الاستبداد و التتبعات البوليسية أصبح الشباب التونسي يعيش حالة من التهميش، والفراغ، يساوره هاجس الخوف من الانخراط في العمل الحزبي والنقابي والجمعياتي المحفوف بالمخاطر وهكذا أدى الاستبداد السياسي إلى تدمير الفضاء العام بوصفه فضاء سياسيا بامتياز وظيفته بناء إرادة سياسية بطريقة أفقية هدفها صناعة التوافق والتلاقي والتواصل[2] .

- ممارسة سياسة الاستبداد والإقصاء للمعارضة التي شملت أثارها المدمرة للمجال السياسي في ظل سيادة دولة المخابرات بوصفها مخلوقا استبدادا بيروقراطيا ضخما، التي تستمد استقرارها من الخوف لا من الشرعية والتي لا تعترف بأن السياسة هي مشاركة ايجابية من جانب الشعب في الشأن العام، وهي حق من حقوق الإنسان والمواطن، وإنما تعترف بأن السياسة هي حكر منذئذ فصاعدا على الدولة البوليسية ولا شيء غيرها .[3]

- انتهاج سياسة التمييز مختلف أشكاله .

---

[1] رياض الصيداوي، مرجع سابق

[2] علية العني : الإرهاب في تونس: الجذور وآفاق التجاور وطنيا ، تم تصفح الموقع يوم 8 مارس 2016 http// : new-middle-east-blogspot.com/2013/10/blog-post-18.html

[3] المرجع نفسه .

- هيمنة رجال السلطة على المناصب السياسية والإدارية والعليا في الدولة .
- غياب الديمقراطية وعدم السماح لتكوين نقابات وأحزاب سياسية .
- إضعاف النسيج الاجتماعي وتغييب الوحدة الوطنية .

- تضييق دائرة الشورى والديمقراطية، أو انعدامها ، ثم يأخذ نظام الحكم في تونس بمبدأ الشورى والديمقراطية وتعد التجربة الديمقراطية في تونس تجربة جديدة وهشة وربما تكون شكلية ولعل أهم الأطر الديمقراطية وأبرزها فتح قنوات قانونية للحوار والتعبير عن الرأي والفكر ومما لا شك فيه أن فقدان الحياة الديمقراطية يردي إلى تهميش بعض الفئات اجتماعيا وأساسيا وإبعاد الأقليات والفئات المعارضة وحركات الرفض ويخلق جوا من الشعور بالظلم ويدفع هؤلاء المظلومين إلى الانخراط في العمل السياسي العنيف[1].

- انعدام الحوار مع جيل الشباب وعدم إفساح المجال له كي يعبر عن نفسه ويخدم بلاده، يجعل الكثير من الشباب ضحية هذا العنف المؤسسي، فتنمو في أوساطهم ظاهرة التطرف الديني. ومن الملحوظ أن هذا العنف المؤسسي يشتد تعثر هذه النظم في تحقيق أهدافها المعلنة في التنمية الاقتصادية والتعددية السياسية، كما يقوى مع وقوعها في أسر التبعية والديون بفعل سياسات دول الهيمنة العالمية.

- الإحباط السياسي: فتونس لم تكتف بتهميش الجماعات الإسلامية وعدم الاكتراث لها، بل وقفت في وجهها، وتصدت لأربابها، وحصرت نشاطها، وجمدت عطاءها، حيث أنها تدعي الديمقراطية وحرية الرأي، فإن هذه الأمور إذا جاءت في صالح تيار إسلامي،أو جماعة إصلاحية فسرعان ما يتحول الأمر إلى المنع والقمع والتصدي والتحدي مهما كانت الجماعة معتدلة، والتيار متسامحًا، والحزب متنورًا، وهذا من شأنه أن يولد المنظمات السرية، والتوجهات المناهضة.[2]

- الصراع على السلطة: من أهم دوافع هذا العمل على القائمين به لممارسته مهما اختلفت اتجاهاتهم هو إسقاط الحكومات أو العمل على تغيير طبيعة النظام السياسي والانقضاض على السلطة بسلاح الإرهاب أو تغيير القوانين والسياسات التي تتبعها إحدى

[1] أروي الغربي، 4 أسباب تنامي الأنشطة الإرهابية في تونس، تم تصفح الموقع يوم 8 مارس 2016
http:// www.evermnes.com/news/arab/52735

[2] المرجع نفسه .

الحكومات أو النيل من فئة أو طبقة اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية لها مكانتها في الدولة أو إحداث تغييرات جذرية في بنية السلطة.

فأعمال القتل أو الاغتيالات مثلا تهدف إلى زعزعة الاستقرار السياسي وخلخلة هيبة الدولة وإيجاد مناخ من الخوف الذي يدفع إلى اعدم الاستقرار النفسي أكثر من مجرد التخلص من بعض الأشخاص الذين قد لا تكون لهم أية علاقة بالإرهاب التي تزايدت حدتها مند الإطاحة بنظام الرئيس زين العابدين بن علي وبدت هده الفئة الخاسرة الأولى من انتفاضة قادها الشباب مطالبا بالشغل والعيش الكريم.

فقد أظهرت دراسة أعدها مرصد الشباب خلال عام 2014 أن 93 بالمائة من الشباب التونسي يشعر بأن "الثورة عمقت تهميشه اجتماعيا وسياسيا" فيما قال 87 بالمائة إن "الثورة خيبت آماله" لأنها "لم تنجح في تشغيل العاطلين ولا في تحسين أوضاع العاملين[1]."

المبحث الثاني : الأسباب السوسيو اقتصادية :

إن الإرهاب ظاهرة مركبة متعددة المتغيرات، ولا يمكن تفسيرها بمتغير أو عامل واحد ، فالمؤكد أن هناك مجموعة من العوامل تتفاعل بل تتداخل وتترابط وتؤثر بعضها على البعض الآخر وعلى الرغم من تعدد وتداخل الأسباب التي تؤدي إلى حدوث ظاهرة الإرهاب، إلا أن التأثير النسبي لهذه المسببات والدوافع تختلف من مرحلة إلى مرحلة أخرى طبقاً للاختلافات والتمايزات المرتبطة بالتركيب الاجتماعي والظروف الاقتصادية، وعليه من أبرز الأسباب المؤدية إلى حدوث انتشار ظاهرة الإرهاب نجد الأسباب الاجتماعية والاقتصادية .

المطلب الأول : الأسباب الاجتماعية

لعد تعددت الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة الإرهاب في تونس ومن بين هذه الأسباب نذكر ما يلي :

1- غياب العدالة الاجتماعية : عدم العدالة في توزيع الثروة والتفاوت في توزيع الدخل والخدمات والمرافق الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان والكهرباء في الحضر

[1] حازم صاغية ، تونس بين الثورة والإرهاب، تم تصفح الموقع يوم 8 مارس 2016 :
http:// alhayat.com/opinion/harem-saghieh/8217494%D8AA%D

والريف، وتكدس الحياة العشوائية في المدن بفقراء المزارعين النازحين من القرى فضلا عن زيادة أعداد الخريجين من المدارس والجامعات الذين لا يجدون فرص العمل يؤدي إلى حالة من الإحباط الفردي السخط الجماعي والذي بدوره يردي إلى ظهور الإرهاب .

- التهميش الاجتماعي .

- فشل وعجز الحكومة عن تلبية الحاجات الأساسية للمواطن كالعمل والسكن والعلاج وغيرها .[1]

- مشكل البطالة في أوساط الشباب.

وجود قوى اجتماعية وهمية تعيش الاغتراب في تونس وتشعر بعبء الدولة عليها بسبب إهمال السلطة لحاجاتها الأساسية فهي لا تشعر بأي التزام أدبي أو معنوي تجاه السلطة لم تعرف سوى من خلال قمعها وإهمالها وفسادها .

الاختلال الطبقي بسبب التوزيع غير العادل للثروة حيث يقابل طبقة الأثرياء المحدودة العدد نسبة سكانية عالية تعاني الفقر وغياب العدالة الاجتماعية .

- النقص في مصادر الثروة والسلع والخدمات .

- تكدس الأحياء العشوائية في المدن بفقراء المزارعين النازحين من القرى فضلاً عن زيادة أعداد الخريجين من المدارس والجامعات الذين يجدون فرص العمل يؤدي إلى حالة من الإحباط الفردي والسخط الجماعي.[2]

- الواقع الاجتماعي السيئ للشعب التونسي، خصوصا شريحة الشباب الذي يعاني من البطالة وغير القادر على تكوين حياة أسرية جديدة. هذا فضلا عن تدني مستويات الخدمات المقدمة للسكان من حيث الكهرباء والمياه وشبكة الطرق والصرف الصحي والنظافة، إلى غير ذلك من الخدمات التي تقدمها المجالس البلدية. كما تعاني الأسر التونسية من نقص في مياه الشرب. وتمثّل سيدي بوزيد، والقصرين،حالات صارخة للفقر

[1] مصطفى القلعي ، أموال تونس المنهوبة والأمن الاقتصادي والاجتماعي، تم تصفح الموقع يوم 8 مارس 2016 http:// .www.arab.co.UR/?id=683000

[2] المرجع نفسه .

المدقع، والمعاناة المستمّرة من البطالة، وضعف القدرة على تلبية الاحتياجات البسيطة للأسرة التونسية[1].

- المستوى التعليمي، حيث تحل تونس في موقع متقدم بين جاراتها من دول المغرب العربي من حيث مستوى التعليم، ومع ذلك تعتبر نسبة الأمية والتي تبلغ 19%، وكذلك واقع حقوق الإنسان السيئ في تونس، هو الآخر ساهم في انتشار الإرهاب .

- إحساس الشعوب بالظلم والإذلال والتهميش ووصولها إلى حالة الإحباط من إصلاحا للأوضاع، في ظل الأنظمة القائمة. إذ أن الظلم أو الفساد وسوء الأوضاع الاجتماعية المجردة كما يصاحبها إحساس عام بالظلم للتمرد عليه، لأن الإحساس هو الذي دفع إلى انتشار الإرهاب ..

- البطالة والفقر والتهميش من الأسباب الرئيسية لتغذية الأنشطة "الإرهابية "التي برزت مؤخرا في تونس منددا بتصريحات رئيس الحكومة مهدي جمعة حول غلق أبواب الوظيفة العمومية لسنة 2014 حيث ارتفعت نسبة البطالة بين حاملي الشهادات العليا 1.9% خلال الثلث الأخير منعام 2013 لتصل إلى 33.5%، 248 ألف عاطل عن العمل من مجموع العاطلين العمل[2].

الفردانية وضعف الرابط العاطفي تجاه الدولة : مما لا شك فيه أن الفردانية (individualisme)أصبحت تستقطب جانبا كبيرا من الشباب، إما يستبطنها وإما يشكل عالما خاصا من خلالها لكن مهما كانت التمظهرات فهي تتسم برفض السلطة بداية من العائلة إلى المدرسة ومن ثمة إلى المجتمع فالدولة باعتبارها تجسم انضواء المجموعة تحت لوائها والفرد من خلال الانتماء إلى المجموعة.

-الهشاشة الاجتماعية، وما تخلقه من ضغوطات نفسية ومادية تدفع الأفراد إلى الاحتجاج؛ الذي يتخذ أشكالاً مختلفة؛ منها الإرهاب المسلح، الرغبة في الاحتجاج صادفت من يحرضها بخطاب ديني يعد بالجنة في مقابل الحرمان .

[1] سامي براهم، مرجع سابق .

[2] أنور الجمعاوي ، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (العدد 6، يناير 2014) ص15 .

-ضعف الرقابة على الأبناء مما ترك أثار سلبية في نفوسهم وبالتالي تسهم في انحرافهم واستغلالهم من قبل المجموعات الإرهابية.

- ضعف دور المدرسة في التربية والتنشئة السليمة .[1]

- افتقاد لغة الحوار والتفاهم .

عدم توفر الحدة الأدنى للمعيشة يدفع الشباب إلى الشعور بالقهر الاجتماعي ومن ثم يدفعهم إلى الانحراف وارتكاب الأعمال الإرهابية .

- صعوبة الولوج لقطاع الصحة وارتفاع أسعار الأدوية وعد مراقبتها وتفوق القطاع الصحي الخاص عل حساب العام .

- انتشار المخدرات .

- الانحراف الأخلاقي ب كافة أنواعه وما يترتب عنه من سلبيات .

- انتشار بعض وسائل الإعلام الحرة والمنفتحة والتي لا تراعي قيم وتقاليد المجتمعات وعدم متابعتها .

- تغلب المحسوبية والوساطة والجهوية على حساب العدالة الاجتماعية. [2]

المطب الثاني : الأسباب الاقتصادية

هناك العديد من الأسباب التي دفعت إلى انتشار الإرهاب في تونس ومن بين هذه الأسباب نجد الأسباب الاقتصادية وتتركز فيما يلي :

- انتشار معدلات البطالة في المجتمع التونسي فقد أشارت برقيات ويكيلكس إلى تنامي مشاعر الاشمئزاز بين العديد من التونسيين لوجود الثروات في أيدي القلّة في المجتمع في وقت بلغت فيه معدلات البطالة30.%.

- الظلم المتزايد والفقر المنتشر في الكثير من المناطق، فالمزارعون يعانون من فقر مدقع وبالتالي تتدهور القدرة الشرائية للفرد[3].

[1] عبد الرحيم بن حمادي، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه

[3] نور الدين العلوي ، تونس ثنائية مواجهة الإرهاب والحفاظ على حقوق الإنسان، تم تصفح الموقع يوم 8 مارس 2016 http://studies.aljazeera.net

- التضخم المالي المتزايد المتمثل في ارتفاع الأسعار وعجز الميزان التجاري بسبب تصاعد الواردات وانخفاض الصادرات أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للفرد.

- المحسوبية والرشوة: أدت المحسوبية إلى عدم تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب الواحد، إلى جانب وضع الرجل غير المناسب في أماكن لا يستحقها مع إهدار الفرصة أمام من هو أكفأ منه. كما أدت الرشوة إلى فساد كبير في الاقتصاد جعله يتميز بعدم الشفافية وافتقاد مصداقية الكثير من مؤسسات الدولة خصوصاً الأمن و القضاء والإدارة.[1]

استمرار الأزمة الاقتصادية استفحالها وهو منفذ قوي لاستقطاب شباب عاطل عن العمل شديد الفقر ويائس من الحياة. ثمة علاقة طردية بين ارتفاع درجة اليأس لدى الشباب وارتفاع الانحراف عندهم.

- فرض رسوم عالية وضرائب مرتفعة على الشعوب وذلك من أجل امتصاص ما لدى المواطنين وغالبيتهم من محدودي الدخل من سيولة أو مال .

- عدم التوزيع العادل للثروات .[2]

- مصادرة نظام بن علي للحقوق المادية والمعنوية لشعوب وانتشارها مع شريحة الأغنياء بخبرات البلاد وإنما تعد أبشع صور الإرهاب الاقتصادي ضد الشعب وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تتحول تونس إلى منطقة ساخنة وبيئة خصبة للتوترات ويكون الإرهاب الناجم من الشعوب هذه الدول إنما هو رد فعل طبيعي ضد الظلم والفساد وضد الاستغلال والاستبعاد الداخلي.

- النزعة الشديدة نحو السيطرة والتحكم في القرار الاقتصادي في تونس .

- السعي الحثيث من قبل الدول الكبرى نحو اقتسام أسواق تونس جعلها أسواق استهلاكية للسلع المنتجة من قبلها أو تسخير سيولة تونس لصالح أسواقها واقتصادياتها.[3]

- تدهور ظروفها المعيشية بفعل انتشار البطالة .

---

[1] محمد مبروك، اقتصاد الربيع العربي : المشكلة والحل ، تم تصفح الموقع يوم 8 مارس . digital.ahram.org.eg/articles .aspx ?serid=1004187eid=1310.

[2] المرجع نفسه .

[3] المرجع نفسه

- تدهور الخدمات وظهور طبقة من الأثرياء الذين يسلكون سلوكا استفزازيا بالنسبة للفقراء .

- تزايد حدة التفاوت الطبقي وتنعكس آثار هذا الخلل الخطير على الشباب وتنشأ تربة صالحة للتطرف تزود الجماعات المتطرفة بأعضاء يعانون من الإحباط ويفتقدون الشعور بالأمان والأمن في المستقبل.

-تبديد الممتلكات العمومية بعنوان "الخصخصة" التي شملت كافة القطاعات بما فيها الإستراتيجية كالإسمنت والكهرباء والغاز والاتصال والنقل.

- هشاشة الاقتصاد التونسي في عهد بن علي بسبب توجه النشاط الاقتصادي عامة إلى القطاعات غير المنتجة (الخدمات) على حساب القطاعات المنتجة بحثا عن الربح السهل والسريع. ناهيك أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام تراجعت.

- سوء التسيير الرشيد للنشاط الاقتصادي .[1]

- وحدها إلى الاتجاه نحو التطرق أو العمل الإرهابي . فاقتران تلك الأوضاع بظروف اجتماعية أخرى

هو الذي يدفع إلى ذلك الاتجاه فاتساع الفجوة بين الفئات الاجتماعية، وظهور أنماط معيشية استهلاكية استفزازية لدى بعض فئات المجتمع وعدم قدرة بعض المهاجرين من الريف الذين يسكنون عادة في الأحياء العشوائية على التكيف مع الواقع الجديد كلها عوامل وسبل تحول المشاكل الاقتصادية إلى قوة دافعة نحو التطرف.

- الفشل الاقتصادي وعدم تلبية متطلبات قطاع كبير من المواطنين مع انتشار البطالة وزيادة حدة التضخم الأمر الذي قد يتيح لبعض المنظمات الإرهابية تجنيد المزيد من الأعضاء ، إذ تجد ضالتها في الغاضبين والمحتجين والكارهين لسياسات الحكومة .2

- ارتفاع نسبة البطالة في تونس إلى 15.2 مقابل 15 % بحسب ما كشف عنه المعهد الوطني للإحصاء .

- تدهور القدرة الشرائية .

---

[1] نو الدين العلوي، المرجع السابق .

[2] عبد الرحيم بن حمادي، مرجع سابق .

- **استزاد الفساد** : كشف المعهد الوطني للإحصاء في نوفمبر 2015 أن قطاعي الأمن والصحة في مقدمة القطاعات التي تفشى فيها الفساد والرشوة، وذلك بعد مسح أنجزه المعهد حول نظرة المواطن إلى الأمن والحريات والحوكمة المحلية في تونس.[1]

- الفساد والبطالة : رغم الأهداف الكبرى للثورة التونسية كانت تحسين

رغم أن الأهداف الكبرى للثورة التونسية كانت تحسين الظروف المعيشية ورفع التهميش والقضاء على البطالة، إلا أن ما تحقق بعد خمس سنوات يخالف هذه التطلعات. حيث أبرزت نتائج المسح الوطني حول السكان والتشغيل للثلاثي الثاني من سنة 2015 أن عدد العاطلين عن العمل قدر بـ 605.1 ألف عاطل من مجموع السكان النشيطين الذين بلغ عددهم 3 ملايين و199 ألفا. كما أفرزت نتائج مسح الثلاثي الأول لسنة 2015، 601.4 ألف عاطل عن العمل أي ما يقابل نسبة تقدر بـ 15 بالمائة. وقدرت نسبة البطالة . 12.4 بالمئة ولدى الإناث بـ 22.2 بالمائة.

- التسيير البيروقراطي للحياة الاقتصادية وما يعانيه من تغييب الشعب في تقرير الاقتصادية ومراقبة تنفيذها وتقييم نتائجها وفي كيفية صرف الأموال العمومية حيث تنعدم الشفافية .

- تفاقم ظاهرة الفساد التي أصبحت في عهد بن علي ركيزة من ركائز النظام وتفاقم أكثر بعد الثورة .[2]

- تردد الحكومة في تنفيذ إصلاحات بنيوية ، بالإضافة إلى فاتورة الأجور والدعم العالية .

- انتشار النخبة الحاكمة بالثروة .
- التلاعب بثروات الوطن ومقدرات الأمة .
- انتشار الفساد المالي والإداري والرشوة على نطاق واسع .
- تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية عامة .
- انتشار الغلاء وزيادة أسعار مقابل تدني دخول المواطنين .

---

[1] الإرهاب في تونس ، واقعا وتنظيما وحلولا آجلة، (تقرير إخباري)، ص 16

[2] عادل السمعي: الإرهاب في تونس كذبة أم حقيقة، تم تصفح الموقع يوم 8 مارس 2016
http://www.barnet/commentaires/phpcoment.css

- اتساع الفجوة بين الطبقة الغنية والفقيرة .
- ازدياد الاحتكار والاستغلال من قبل كبار التجار ذوي النفوذ .
- ازدياد الرسوم والضرائب لتغطية مصاريف كبار موظفي الدولة .
- الاستيلاء على الأراضي الدولة وبيعها وتأجيرها بأغلى الأسعار .[1]
- ارتفاع أسعار المحروقات والماء والكهرباء.

نهب ممتلكات المواطنين والتعدي عليها وسرقتها دون محاسبة .

- عدم توفر السكن لمعظم المواطنين وارتفاع الايجار .

أزمات التنمية : إن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة تخلق بيئة مولدة للإرهاب فالبطالة والتضخم وتدني مستويات المعيشة وعدم التناسب بين الأجور والأسعار وتفاقم مشكلات الإسكان والصحة والمواصلات قد تدفع قطاعا من الشباب إلى الدخلة في عصابات الجريمة والإرهاب . غير أن الأوضاع الاقتصادية لا تؤدي.[2]

ويقول خبراء اقتصاديون أن من بين أسباب ارتفاع نسب البطالة والتراجع الاقتصادي، ارتفاع عدد الاحتجاجات على مدى السنوات التي تلت ثورة الياسمين والتي تسببت في غلق عديد المصانع وفي تعطل الإنتاج بعدة مؤسسات حيوية، الأمر الذي جعل الحكومات المتعاقبة تتجه نحو التداين الخارجي بشكل كبير.

يعد الفساد من أبرز الآفات التي تفاقمت في السنوات الخمس التي تلت الثورة ونخرت متخلف في تونس، وكشف المعهد الوطني للإحصاء، أن قطاعي الأمن والصحة في مقدمة القطاعات التي تفشى فيها الفساد والرشوة.[3]

التخلف ناتج بصورة رئيسية في السياسة الاقتصادية غير المتلائمة مع الواقع الاجتماعي للدولة، بحيث تتكون فجوة تتسع تدريجيا بين الفقراء والأغنياء وبين المتعلمين وغير المتعلمين ، وبين ذوي المصالح الاقتصادية الواسعة وبين فئات اقتصادية مهمشة باختصار بيم من يملك ويحاول زيادة هذه الملكية بأي صورة كانت حتى وإن أدى ذلك

---

[1] العمليات الإرهابية في تونس بعد ثورة 14 يناير ، تم تصفح الموقع في 1 مارس 2016 www.badnet/festivaldetail-73167.asp

[2] المرجع نفسه

[3] عوامل نمو الأنشطة الإرهابية في تونس ، 2012، ص 4

إلى افتقار وتهميش شرائح واسعة من المجتمع وبين من يملك ومن هو مستعد للتضحية بحياته في سبيل تحقيق مكانة أو التخلص من واقع الحياة خاصة بين فئات الشباب .

سوء توزيع الثورة والموارد اللازمة للتنمية وتوفير الحاجات الأساسية للناس وعلى نحو غير متوازن بعبارة أخرى وجود خلل في العدالة الاجتماعية تفرز قدرا متعاظما من الظلم الاجتماعي الجماعي والحرمان النسبي لدى قطاعات متزايدة من السكان .[1]

المبحث الثالث : المواقف الإقليمية والدولية من الظاهرة الإرهابية في تونس

تعتبر لغة المصالح في عالم اليوم الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الدولية وقنوات اتصالاتها المتعددة, فكل من يتابع ما يجري بخصوص مواقف الدول الكبرى في العالم من القضايا العربية وقضايا تشهدها دول العالم الثالث والتي ترتبط بعلاقات مع تلك الدول اقل ما يقال عنها دونية في معاملة الكبار للصغار؛ لا يتردد ولو للحظة واحده في إدراك أن هذه المواقف تأتي دوماً ضد قضايانا على المستوى البعيد؛ وهي إن مثلت موقفاً مناصراً لبعض القضايا في أوقات معينه.

[1] المرجع نفسه ، ص 5

المطلب الأول : المواقف الإقليمية من الظاهرة الإرهابية في تونس

أولا : الموقف الجزائري من الثورة التونسية :

إن الموقف الجزائري من الثورة التونسية كان غير واضح المعالم ، وقد كان ذلك من المفارقات الأولى، حيث لم تتخذ الجزائر أية ردة فعل توحي برفض أو تأييد ما يحدث في تونس، واكتفت بالتأكيد على أن ما يحدث في تونس شأن داخلي يجب احترامه من منطلق مفهوم السيادة.

ويمكن القول أن هذا الموقف يكمن وراؤه عدد من الأسباب يأتي في مقدمتها الآتي: نجحت الجزائر في احتواء المظاهرات، وساعدها في ذبك عدم وجود رؤية حقيقية تجمع عليها القوى السياسية، وكذلك بسبب استخدام عوائد البترول في شراء السلم الاجتماعي .[1]

1-الخوف من تصدير نموذج الثورة :

وقد كان ذلك أحد الأمور الذي يؤرق الدولة الجزائرية، خاصة في ظل التقارب الجغرافيبين الدولتين، وكذلك نتيجة لتشجيع الثورة في تونس العديد من شعوب المنطقة،وعلى رأسها مصر وليبيا واليمن في النزول للميادين والشوارع للمطالبة برحيل النظم الحاكمة، وما ارتبط بذلك من حالات الفراغ الأمني التي عانت منها تلك الدول.

وفي هذا الإطار تنبغي الإشارة إلى أنه بعد اندلاع ثورة الياسمين بأيام معدودة، حدث عدد من الاحتجاجات في مدينة وهران الجزائرية في الأحياء الشعبية الفقيرة في 5 يناير 2011، مما أكد من تلك المخاوف لدى الحكومة الجزائرية بل وعمق منها، بسبب نزول العديد من الفئات إلى الشوارع وفي مقدمتها الشباب مدفوعين بوسائل التواصل الاجتماعي، والدخول في مواجهات مع القوات الأمنية، ولكن نجحت البلاد في احتواء تلك العواصف، وساعدها في ذلك ما كانت تعاني منه تلك الحركات الاحتجاجية من التشرد الواضح والتشتت وعدموجود رؤية حقيقية وواضحة تُجمع عليها القوى السياسية المختلفة، وكذلك بسب استخدام عوائد البترول في شراء السلم الاجتماعي[2] .

وهذا التخوف من تصدير الثورة إنما يرجع إلى المدة الطويلة التي قضاها بوتفليقة في

---

[1] إبراهيم منشاوي ، الموقف الجزائري من الثورة التونسية

[2] المرجع نفسه .

السلطة،ووجود معارضة قوية للسياسات التي يتبعها في البلاد، ومما يعزز من هذا الطرح قيام السلطات الجزائرية في أغسطس 2011 ، بطرد المغّني التونسي الشاب بيرمال كيلاني الملقب "ببند يرمان" من أراضيها مع منع دخوله لها مرة ثانية بتهمة تصدير الثورة وتحريض الشباب الجزائري على التمرد على النظام.

2-الفراغ الأمني في تونس وتأثيره على الحالة الأمنية في الجزائر:

فقد كان هناك تخوف واضح في البداية من أن تقود الثورة التونسية إلى حالة من الفراغ الأمني، قد تؤثر بالسلب على الأوضاع الأمنية في الجزائر، وكان لهذا التخوف مبرراته الواضحة، والتي كان من بينها؛ وجود بيئة حاضنة للجماعات المتشددة في تونس نظرًا لانتشار الفقر وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فضلًا عن وجود نواة لهذه الجماعات المتشددة كان من بينها جماعة أنصار الشريعة، التي تبنت مقتل عدد من المعارضين التونسيين بعد اندلاع الثورة، وبالفعل عانت تونس الثورة، كما عانت مصر أيضًا من حالة أمنية عثرة[1] أثرت على جارتها الجزائر، حيث شهدت الحدود فيما بين البلدين عمليات تهريب واسعة، تشمل تجارة المخدرات والسلاح، مما دفع الحكومة الجزائرية إلى تكثيف وجودها الأمني على حدودها مع تونس، وذلك بعد تمركز جماعة تابعة لتنظيم القاعدة في جبال شعانبي قرب الحدود الجزائرية.

ثانيًا: الجزائر ووصول الإسلاميين إلى السلطة "حزب النهضة التونسي" :

تخوفت الجزائر في البداية من وصول الإسلاميين إلى السلطة وذلك نظرًا للاعتبارات السابقة، ولكنه نتيجة للتحديات الإقليمية التي كانت تواجه الدولتين وخاصة في ظل حالة الفراغ الأمني الشديدة في الدولة الليبية، قامت الجزائر بالتنسيق المشترك مع حكومة الترويكا التونسية والتي كانت تضم حزب النهضة،واستمر ذلك حتى وصول حزب نداء تونس للسلطة وتراجع الإسلاميين، وذلك علىالرغم من وجود بعض التجاذبات بين الدولتين في أعقاب اغتيال شكري بلعيد و محمد البراهمي، نتيجة لاتهام بعض القوى السياسية

[1] حسن سليمان ، ثورة تونس، المشهد ، التداعيات ، العبر ، تم تصفح الموقع يوم 14 مارس 2016 www.arabic-awate.com

التونسية للجزائر بالضلوع في تدهور الوضع الأمني في تونس، وهذا التنسيق كان له عدد من الأسباب منها[1]:

1. حاجة الجزائر لأن تلعب دورًا إقليميًا في المنطقة:

خاصة في ظل تراجع الدور المصري عقب قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011،فكان هدف الدولة في الجزائر السعي لاحتواء الموقف في تونس لإرضاء إسلامييها من ناحية، ولحاجتها لدور قيادي في المنطقة يعوض المواطن الجزائري إخفاقات السلطة المتتالية في تحقيق الإصلاح المنشود، لذلك سعى بوتفليقة إلى التدخل في كل الملفات الإقليمية في المنطقة بدءًا بالأزمة الليبية وتطورات الأوضاع في مالي، وكذلك السعي لتقريب وجهات النظر بين القوى السياسية المختلفة في تونس بعد الثورة، فلقد استقبل الرئيس بوتفليقة الشيخ راشد الغنوشي في نوفمبر 2011، وقد سبقه قبلها رئيس الوزراء التونس قايد السبسي في مارس[2].

وقد تبادل السبسي والغنوشي الزيارات للجزائر، كان الهدف منها هو قيام الجزائر بدور الوساطة بين الفرقاء السياسيين في تونس، وهو ما دفع السفير الجزائري في تونس وقتها، عبد القادر حجاب، إلى عقد جملة من اللقاءات مع رؤساء أحزاب سياسية تونسية من أجل تفعيل الحوار وكذلك تقريب وجهات النظربين مختلف الأطياف السياسية هناك. كل ذلك كان من أجل إعادة تفعيل الدور الإقليمي الجزائري، ولكن هذا التوجه كان يواجهه عدد من التحديات على رأسها الشيخوخة التي تعاني منها النخبة الحاكمة الجزائرية، وكذلك ضعف التماسك الداخلي في الجزائر نتيجة لتحين الإسلاميين الفرصة للمطالبة بإصلاحات حقيقية في البلاد.

عند البحث في موقف الجامعة العربية بشأن الأوضاع التونسية فنجد أنه في بداية الأحداث أشار المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للجامعة العربية أشار إلى أن جامعة الدول العربية قلقة من الأوضاع التي تحدث في تونس.

[1] المرجع نفسه

[2] إبراهيم منشاوي، مرجع سابق

وأكد أن جامعة الدول العربية تراقب بشدة ما يحدث في تونس ودعا جميع الأطراف للعمل على التوصل لإجماع وطني يخرج البلاد من أزمتها وهنا نجد أن موقف جامعة الدول العربية ربما أصابه نوع من الغموض.

وفي ظل تتبع الأحداث في تونس وبعد أن البوعزيزي حرق نفسه فقد أعلنت جامعة الدول العربية أن ما يحدث في تونس إنما هو شأن داخلي وهنا يمكن القول بأن موقف جامعة الدول العربية من الثورة التونسية إنما هو أقرب إلى الحياد السلبي والذي اخذ في اعتباره العلاقة مع الأنظمة التي تحكم الدولة التونسية أكثر من الشعب.[1]

ثالثا : الموقف المصري

أعلنت في بيان لوزارة الخارجية إنها تؤكد احترامها لخيارات الشعب في تونس الشقيقة، وإنها تثق في حكمة الأشقاء التونسيين وقدرتهم على تثبيت الوضع وتجنب سقوط تونس في الفوضى.

وعلى الصعيد الشعبي فقد تظاهر عشرات النشطاء السياسيين المصريين أمام نقابة الصحفيين بالقاهرة للتعبير عن دعمهم للثورة الشعبية في تونس، رافعين الأعلام المصرية والتونسية.[2]

رابعا : الموقف العراقي :

لم يكن الموقف العراقي من الثورة التونسية بالأهمية التي تقارن مع موقفه من التطورات في البحرين او سوريا إذ تفادى العراق اتخاذ موقف منحاز إلى أي طرف، حتى أن الناطق باسم الحكومة العراقية في ذلك الوقت علي الدباغ قد تفادى التعليق على الوضع في تونس وذكر بأن هذه المسألة داخلية تخص الشعب التونسي والعراق لا يتدخل في شؤون الدول الأخرى.[3]

---

[1] إبراهيم العلاف، موقف جامعة الدول العربية من الثورات العربية تم تصفح الموقع يوم 13 مارس 2016 http://www.allafblogspotcom.blogspot.com

[2] خالد الصبيح : مواقف من ثورة تونس، تم تصفح الموقع يوم 13 مارس 2016 http://www.ahewar.org.

[3] حنيي فائق العبيدي وايمان موسى ، تعامل العراق والجزائر مع الربيع العربي: دراسة مقارنة في الموقف والانعكاسات خاص بمركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، ص 3

خامسا :الموقف الإيراني :

اتسمت المواقف الإيرانية إزاء الثورات العربية بالتدرج والتفاوت حسب علاقة إيران بهذه الدول حيث تعاملت مع بعضها بحذر وأيدت أخرى بقوة ورفضت الاحتجاجات في دول أخرى مثل العراق واعتبرتها من المحرمات. وأعلنت موقفها رسميا تجاه الثورة في تونس من خلال بيان لوزارة الخارجية يشير إلى أن المهم هو تنفيذ مطلب الأمة التونسية بأفضل شكل ممكن بصفتها دولة يمكنها أن تلعب دورا فعالاً في الأمة الإسلامية.[1]

سادسا : موقف الاتحاد الافريقي:

في هذا الإطار يمكن القول أن اتسمت المواقف الرسمية الأفريقية من الثورات العربية بالارتباك الشديد سواء فيما يتعلق بالحكام الأفارقة أو الاتحاد الأفريقي ، لذلك أعلن بعض القادة رفضه للتغيير الثوري وحظرت السلطات في اريتريا نشر أخبار الثورة التونسية في وسائل الإعلام الرسمية تفاديا لاندلاع ثورة مماثلة .

يلاحظ هنا أن الاتحاد الأفريقي جاءت مواقفه تجاه الثورة التونسية كاشفه عن مشكلات كبيرة تعانى منها المنظمة القارية أهمها سيطرة القادة المستبدين على أجهزة الاتحاد. فعلى الرغم منأن قمة الاتحاد الأفريقي السادسة عشر انعقدت في أعقاب اندلاع الثورة التونسية في يناير 2011 إلا أن القادة الأفارقة تجاهلوا مناقشة فعاليات الثورة ونتائجها مما جعل البعض يطلق على الاتحاد انه "نادي للمستبدين " .[2]

المطلب الثاني : المواقف الدولية من الظاهرة الارهابية

أولا :موقف ألمانيا

دعت جميع الأطراف للحوار ولإيجاد حلول سلمية والحد منوقوع مزيد من الضحايا والأضرار, كما نقل عن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل دعوتها إلى تأسيس ديمقراطية في تونس, وأردفت قائلة إن هناك الآن فرصة لبداية جديدة في تونس, وأنه يتعين على تونس أن تتخذ خطوات باتجاه الديمقراطية والحقوق الأساسية مثل حرية الصحافة والتجمع, معربة عن استعداد بلادها للمساعدة في ذلك[3].

---

[1] المواقف الإيرانية من الثورات العربية ، تم تصفح الموقع يوم 8 مارس 2016 www.freedom-ye-com

[2] المرجع نفسه

[3] حاتم التقاطي، الثورة التونسية ومستقبل القول ،تم تصفح الموقع يوم 8 مارس 2016

ثانيا : موقف فرنسا

بعد عرضها عليه المساعدة, رفضت الحكومة الفرنسية قدوم الرئيس بن علي إلى فرنسا وذلك لعدم رغبتها في استياء الجالية التونسية المقيمة فيها", "كما أعلن مكتب الرئيس نيكولا ساركوزي عن أن فرنسا اتخذت الخطوات الضرورية لضمان منع أي تحركات مالية مشبوهة للأصول التونسية في فرنسا إدارياً , وأكد على الاستعداد لتلبية أي طلب للمساعدة على ضمان سير العملية الديمقراطية بطريقة لا تقبل الجدل, كما دعا البيان إلى إجراء انتخابات حرة بأسرع ما يمكن[1]"

ثالثا : موقف الولايات المتحدة

وقال إن الولايات المتحدة تقف إلى جانب المجتمع الدولي للشهادة على هذا النضال الشجاع من أجل الحصول على الحقوق العالمية التي يجب المحافظة عليها .[2]

رابعا : الموقف الإسرائيلي

اهتمت وسائل الإعلام الإسرائيلية بتطور الأحداث في تونس وازداد هذا الاهتمام مع تحول هذه التظاهرات إلى ثورة شعبية واسعة أطاحت بالرئيس التونسي وانعكس هذا الاهتمام على مستوى متخذ القرار السياسي، وأعربت مصادر إسرائيلية بعد نجاح الثورة عن خشيتها من أن تقوم تونس بقطع علاقاتها غير الرسمية مع إسرائيل أو أن تقوم بالتقرب من الدول المتطرفة في العالم العربي[3].

---

http://www.essahafa.info

[1] عزمي بشارة ، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها ، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2013، ص 339.

[2] المجرع نفسه .

[3] علي عبده محمود، الثورة التونسية، الأسباب، عوامل النجاح... تم تصفح الموقع في 8 مارس 2016

خلاصة الفصل الثاني :

وفي الأخير يمكن القول أنه رغم نجاح الثورة الفرنسية الني كانت في 14 جانفي 2011 تبقى المسألة الأمية من أهم القضايا العالقة في البلاد وأكثرها تعقيدا خاصة أمام تصعد وتيرة الإرهاب والذي كان له العديد من الأسباب منها ما هو سياسي، أمني اقتصادي، واجتماعي وتعكس المسار الانتقالي ومؤسسات الدولة وما أفرزه ذلك من أزمة المتقلب والهش تصبح قدرة الدولة على معالجة القضايا الأمنية وخاصة على إصلاح المنظمة الأمنية فالتحديات جمة والإدارة السياسية لم تتبلور بعد والرهانات كبيرة ومحاولات الإصلاح أو حتى التغيير إن وجدت لم ترقى بعد إلى مستوى إرساء منظومة أمنية تقطع مع الماضي وترسي أمنا في خدمة الموطن في ظل نظام ديمقراطي فالأفق يبقى غير واضح والسير خطواته متعثرة .

الفصل الثالث

إن الثورة التونسية غيرت أركان النظام وفتحت فيه ثغرات تسلل منها الإرهاب فصار واقعا مؤلما لا وعلى الرغم من أن العمليات الأولى ،حدثت قبل الثورة ،فإن الإرهاب أصبح الآن حقيقة ومقاومته شغل محير مما كان له آثار تراوحت بينما هو سياسي واقتصادي واجتماعي ويحاول النظام مواجهة الإرهاب بالآليات القانونية والسياسية والأمنية لكن هذه الأساليب نفسها ليست محل توافق بين الجميع فالمجتمع يعاني النتائج المدمرة للإرهاب لكنه لا يمنح ثقته المطلقة في مقاومة الظاهرة الاجتماعية .

في هذا الفصل سيتم الحديث عن آثار الظاهرة الإرهابية في تونس من آثار سياسية و ماخلفته من تهديدات إرهابية عرفتها البلاد وذلك بالتأثير على الاستقرار الوطني في تونس ،والاقتصادية من خلال تنامي وتراجع الاقتصاد الوطني وتسريح أعداد من الإجراء العاملين في القطاع السياحي .

وفي الأخير الآثار الاجتماعية من خلال الحديث عن ظاهرة الفقر والبطالة التي تعتبر ظواهر اجتماعية خطيرة نتيجة الاضطراب السياسي والأمني الذي عاشته ولازالت تعيشه البلاد .

وفي المبحث الثاني من الفصل الثالث بعنوان آليات التعامل مع الظاهرة الإرهابية في تونس ضمن ثلاثة مطالب تناول المطلب الأول الآليات الأمنية وبعدها القانونية والسياسية .

وفي الأخير المبحث الثالث تم التطرق فيه إلى تقييم فعالية التعامل مع الظاهرة الإرهابية في تونس .

المبحث الأول :آثار الظاهرة الإرهابية

إن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تتوفر إلا من خلال نظام آمن، يجمع علماء الاقتصاد بصفة عامة والاقتصاد الإسلامي بصفة خاصة على أن الإرهاب يؤدي إلى الخوف والفزع والقلق والخلل في آليات المعاملات الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية وهذا يقود إلى التخلف ورأس المال المهدد بواسطة الإرهاب الذي بطبيعته جبان وأشد خوفا وقلقا من العامل ،نجده يهرب إلى أماكن ومواطن وبلاد حيث الأمان والطمأنينة وهذا ما يشاهد بعد كل عملية إرهابية حيث أن هناك خللا في أسواق النقد والمال والبورصات وارتفاع الأسعار وظهور السوق السوداء وهروب الاستثمار إلى الخارج وهذه الآثار جميعا تقود إلى خلل في آليات المعاملات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول:الآثار الاقتصادية للظاهرة الإرهابية في تونس

بلغت خسائر الاقتصاد التونسي جراء التهريب خلال الربع الأول من العام الماضي نحو 1.مليار دينار مليون دولار ،وفق إحصائيات البنك الدولي بينما تشير تقديرات وزارة التجارة التونسية إلى أن إجمالي الخسائر السنوية يصل إلى 3.6مليارات دولار .

وفي خطوة للاحتواء عمليات التهريب عبر الحدود أعلن وزير التجارة محسن حسن ،البدء بالدراسات الفنية لمشروع إقامة منطقة حرة على الحدود مع ليبيا بتكلفة تصل إلى مليار دولار ،وتعمل الحكومة على إيجاد قطب اقتصادي تنموي لمحاربة التهريب والإرهاب ،عبر توفير آلاف الفرص الوظيفية ،خاصة أن قرابة 80%من سكان بنقردان يعيشون على التجارة الموازية ،بسبب افتقار مناطق الجنوب التونسي لمشاريع صناعية وتنموية.

وتشير أرقام رسمية إلى أن التهريب والتجارة الموازية تتسبب في خسائر .[1] لخزينة الدولة تقدر بنحو 1.مليار دينار "مليار دولار "،وهو ما يرفع نسبة الاقتصاد الموازي إلى 54%من إجمال السوق .

ورغم ما سببته التجارة الموازية من ضرر على اقتصاد البلاد وفي عملية تسهيل عمليات تهريب السلاح إلا أن مؤسسات الدولة تتغاضى عنها ،في محاولة للامتصاص الغضب

[1] – هاجر عزوني ،**تداعيات الارهاب على الاقتصاد التونسي** تم تصفح الموقع في 2أفريل 2016
www .lescpert journal.net.blog.3861.% 2

الاجتماعي ، وتفادي أية مصادمات مع المطالبين بفرص العمل ، مع تواطؤ أعوان الجمارك والأمن في تسهيل عمليات التهريب للظاهرة .[1]

1-هروب المستثمرين:

سجلت الاستثمارات الأجنبية خلال السنوات الخمس الماضية ، تراجعا ملحوظا نتيجة تردي الوضع الأمني وتفاقم الاحتجاجات ،مقابل عجز البلاد عن حل مشاكل البطالة ،مما أدى إلى تحميل الاقتصاد التونسي خسائر ضخمة كما أدى ارتفاع وتيرة الاحتجاجات المطالبة بفرص العمل أو تحسين الظروف إلى تعطيل نسق الإنتاج وتدني العائد ،مما جعل العديد من أصحاب المؤسسات يتذمرون من الوضع ويقررون وفق مشاريع التوسعة في تونس .

ولعل آخرها ما قام به المحتجون من تطويق مقر مؤسسة "بيتروفاك"النفطية البريطانية بجزيرة قرقنة ،جنوب شرقي العاصمة مما أثار مخاوف من التعجيل برحيل شركات أجنبية جديدة عن السوق التونسي في ظل تصاعد الاضطرابات الأمنية والاحتجاجات الشعبية .إلى حين استجابة الشركة لمطالبهم المتمثلة في مواصلة تمتعهم بالمنحة البطالة خلال السنة الحالية.

وكانت شركة البتروفاك قد وفرت لنحو عاطل عن العمل من أبناء قرقنة ،منحة مؤقتة تقدر بحوالي 450دينار للفرد منذ أواخر عام 2013م وتعمل شركة بتروفاك البريطانية وفق عقد مع المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية ،وتتكبد المؤسسة يوميا خسارة في حدود 200ألف دولار .[2] منها 160ألف دولار بالاعتبار العقد المبرم بينها وبين المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وفي حال مغادرة بتروفاك تونس ،تكون بذلك الشركة الاجنبية الرابعة التي تغادر في فترة وجيزة بعد شركة"إيني "الايطالية المتخصصة في النفط والغاز الطبيعي ،وكانت قد غادرت قبلها كل من شركتي "شل "البيريطانية الهولندية و"إينو كواست"البريطانية .

ويشير وزير المالية ،سليم شاكر إلى تراجع الاستثمارات بالقول إن هناك مستثمرين أجانب بصدد ترك أسواق تونس وأضاف البلاد تمر بأزمة أخلاقية تتمثل أساسا في التجاوزات وعدم احترام القوانين وانعدام الديمقراطية في جميع الميادين ،باسم الحرية والديمقراطية

[1] - المرجع نفسه.

واعتبر سليم شاكر أن مثل هذه المؤشرات تؤدي إلى انعدام مفهوم الدولة وانتشار الفوضى ،ووضع هش للوطن في ظل التهديدات الإرهابية ،وأكد أن دولا أخرى تتنافس للحصول على حصص المستثمرين الأجانب الموجودين في تونس ، في ظل العوامل السلبية المتفشية في البلاد.[1]

2-تدمير البنية الاقتصادية :

كشف مدير الإحاطة ومتابعة المؤسسات الأجنبية في وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي حاتم السويسي ،في تصريح صحفي أن 470مؤسسة أجنبية غادرت تونس في الفترة بين 2011و2014م بمعدل 117مؤسسة سنويا ،مما أدى إلى فقدان 11300وظيفة وتصدرت المؤسسات الفرنسية قائمة المؤسسات التي تركت تونس وتعود أسباب المغادرة إلى الارتفاع سقف المطالب الاجتماعية ،وعدم الاطمئنان أصحاب المؤسسات الأجنبية العاملة في تونس إلى الوضع العام وانفلات الأمني والاجتماعي ،الذي إزدادا بعد الثورة وتواتر العمليات الإرهابية وتحذير الدول الغربية بعدم التحول إلى تونس .

وفي الوقت التي كانت فيه المؤسسات الأجنبية العاملة في تونس.[2]

تعتزم إنجاز برامج توسعة لنشاطها في البلاد ، بما يعني نقل التكنولوجيات وتوفير فرص عمل ،تشهد البلاد بين الحين والأخر عمليات إرهابية جعل الشركات تحول وجهاتها إلى دول أخرى على غرار المغرب.[3] وحذر خبراء الاقتصاد الحكومة إجراءات وقرارات عاجلة من شأنها أن توقف نزيف المؤسسات من تونس التي كانت تعد حتى وقت قريب من أهم الوجهات الاستثمارية البارزة في حوض البحر الأبيض المتوسط وذلك من خلال التسريع في إصدار مجلة الاستثمار وقانون المصالحة الاقتصادية والمالية .كما تعمل الحكومة الحالية بالرئاسة الحبيب الصيد على إعداد مخطط تنموي حماسي جديد ،يستهدف تحقيق نسب نمو بمعدل 4.5% سنويا والتقليص من البطالة إلى مستوى 11%بحلول عام 2020م،مع إعداد قوانين استثمار جديد ، تستهدف تنظيم القطاع من خلال تشريعات

[1] –المرجع نفسه .

[2] - حليم حطاب ، تونس على اقتصاد الإرهاب تم تصفح الموقع في 5 أفريل 2016م
www.akher khabar online .com. %25d8%25a.

[3] –سامي إبراهيم ،الهجمات المسلمة في تونس ، الاسباب والتداعيات ،تم تصفح الموقع في 6أفريل 2016
www.aljaz era.ne.programs.arabe-pre.

وتقديم حوافز لجلب المستثمرين من الخارج ،بهدف المساعدة في تخطي تونس لأزمتها الاقتصادية .ولا يزال الجدل قائما بشأن بلورة إستراتيجية وطنية للمحاربة الإرهاب والتهريب ،وجلب الاستثمارات للأنقاض الشباب من آفة البطالة التي تعصف بالجنوب التونسي ،خاصة بعد فشل مخطط إعلان إمارة جديدة تابعة لتنظيم داعش.[1]

المطلب الثاني :الآثار السياسية للظاهرة الإرهابية في تونس .

انعكست الظاهرة الإرهابية في تونس على الساحة السياسية بشكل كبير وقد أدت إلى :

1- الاحتجاجات النقابية :شهدت خلال العام 2015سلسلة من الإضرابات في مختلف القطاعات الحساسة من أهمها سلسة إضرابات المدرسين في التعليم الأساسي ،والتعليم الثانوي ،ما جعل الوزارة مضطرة للاستجابة لبعض المطالب ،ولا تزال الأزمة قائمة حتى الآن ،والمتابع للشأن التونسي يعلم أن نقابات التعليم تعتبر من أكبر النقابات ،كما أن الأزمات الاجتماعية المرتبطة بهذا القطاع تؤثر بشكل كبير على المواطن التونسي ودائما ما تحقق نوعا من الحركية السياسية والاجتماعية بالإضافة إلى إضرابات قطاعات أخرى منها قطاع القضاء والنقل العمومي وقطاع الصحة ،وجميع هذه الفعاليات أحدثت أزمة بين التشكيلات النقابية وبين الحكومة الجديدة.[2]

2-الاحتجاجات الجهوية – الاجتماعية :تجدد أزمة شركة فوسفات "قفصة"(تعود الأزمة لاعتصام 2008)،ويعتبر الفوسفات من أهم القطاعات الصناعية في تونس ،كما تعتبر الشركة المصدر الوحيد للعمل في منطقة قفصة ،وتنحصر مطالب سكان المنطقة بقصر العمل على أبناء الجهة والتوسع في برامج التشغيل لإستعاب أعداد أكبر من العاطلين عن العمل هناك .

3- الاحتجاجات الجهوية -السياسية :وهي الاحتجاجات التي قامت بها حركة (أين البترول)وهي حركة تتسبب لحركة شعب المواطنين التي يقودها الرئيس السابق محمد متصف المرزوقي وتهدف هذه الاحتجاجات للضغط على الحكومة لفتح ملف الطاقة والبترول ،وإعادة النظر في سياسات تونس في هذا المجال من خلال التدقيق في الرخص

[1] – المرجع نفسه .

[2] – المرجع نفسه

الممنوحة للتنقيب واستغلال.[3] الآثار ومحاسبة المتورطين في قضايا الفساد،وقد أدت هذه الحملة الاحتجاجية إلى عدة مواجهات مع قوات الأمن خصوصا في بعض المدن الجنوبية على الحدود مع ليبيا.

4-الصراع النقابي البيني:يتمثل في عودة الخلافات بين الاتحاد العم التونسي للشغل (المنطقة النقابية الأكبر في البلاد)واتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (منطقة الأعراف)بالإضافة إلى عودة الخلافات بين المركزية النقابية والحكومة حول المفاوضات الاجتماعية ومسألة الزيادة في الأجور[1].

5-الصراع داخل الحزب الحاكم:حيث يدور داخل كواليس حزب نداء توتر متصاعد ،ينبئ عن انشقاقات قادمة ،بسبب الموقف من حزب ،بشدة هذا التحالف ،ويعتبره نوعا من خيانة إرادة الناخبين .كما أن خلافا آخر مرتبطا بشخص الحبيب الصيد رئيس الحكومة الذي يعتبر مستقلا ،وقد رفضت بعض القيادات برنامج حزب لا ينتهي إليه .وقد ازدادت الفجوة والتوتر بين الجانبين ،بعد التراجع الملحوظ لنفوذ الباجي قائد السبسي وزيادة نفوذ مستشاره السابق وأمين عام الحزب الحالي محسن مرزوق.

ولا يمكن الاستهانة بهذه المخاوف التي يثيرها إعلان حالة الطوارئ وفي ذات الوقت لا يمكن الاستهانة بالآثار الناجمة عن الحوادث الإرهابية ،ما يفرض على الحكومة نوعا من الأداء المسؤول ،وإشاعة مناخ من الثقة المتبادلة بين الحكومة و الأحزاب والنقابات،وكافة منظمات المجتمع المدني ،يتيح للجميع الوقوف في مواجهة الإرهاب.[2]

المطلب الثالث :الآثار الاجتماعية للظاهرة الإرهابية في تونس

يعتبر الفقر ،البطالة والتهميش و الأمية ،ظواهر اجتماعية خطيرة زاد ارتفاعها بعد الثورة ،نتيجة الاضطراب السياسي والاقتصادي والأمني الذي عاشته ولا زالت تعيش على وقعة البلاد ،تأثيرها وانعكاساتها السلبية لا تقل خطورة عن آفة الإرهاب وعلى أصحاب القرار التوقف عند الأرقام المقدمة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية ووضعها على رأس الأولويات قبل فوات الأوان

[3] – المنجي السعيداني،مرجع سابق.

[1] - المرجع نفسه.

[2] - تداعيات تفجيرات تونس ،تم تصفح الموقع يوم 5أفريل 2016
Elbadil.com.2015.11.226.4-%25d9%2586.

1- الفقر :أشارت المصادر الرسمية التي تجاوزت عدد الفقراء في تونس الثلاث 3ملايين شخص ،أي بنسبة 25%من العدد الإجمالي للسكان ،إضافة إلى800ألف عائلة معوزة لا تتقاضى حاليا سوى 120دينارفي الشهر على أن يتم الترفيع في هذه المنحة إلى 150 دينارا من أفريل الجاري .

وتبقى حقيقة نسب الفقر في تونس غير واضحة ،نتيجة الاختلاف في تعريف هذه الظاهرة ،حيث يعتمد المعهد الوطني للإحصاء على تصنيفات البنك الدولي الذي عرف الدول منخفضة الدخل أي الفقيرة بأنها تلك الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد إلى أقل من 6500دولار سنويا .

وعملا بهذا التعريف يقدر معهد الإحصاء نسبة الفقر ب11%في 2014 ،في حين تركز وزارة الشؤون الاجتماعية في تحديد نسب الفقر من خلال حصر عدد المنتفعين بآليات المساندة التي توفرها وحصر عدد الأسر المتمتعة بمنح العائلات المعوزة وغيرها من البرامج الاجتماعية .

ورغم هذا الاختلاف في تعريف الفقر ،إلا أن الثابت أن الأرقام والمؤشرات التي قدمها الوزير أو تلك الصادرة عن معهد الإحصاء تكشف عمق الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعيشها البلاد والوهم الذي روج له النظام.[2]

عن الرفاهية التي يعيشها الشعب التونسي ،ومن بعده الحكومات المتعاقبة التي حاولت تغير حقيقة الوضع الاقتصادي والتقليل من عمق الأزمة الاجتماعية خاصة في المناطق الداخلية التي ترتفع فيها معدلات الفقر بنسب كبيرة ،وبعد مرور ما يقارب الأشهر الثلاثة على انطلاق الحكومة المنبثقة عن انتخابات أكتوبر 2014في تطبيق برامجها الإصلاحية والتنموية يبدو أن النية مازالت تتجه نحو مواصلة السياسية التي اعتمدتها الحكومات السابقة ،والتي عمقت أزمة الفقر وضاعت عدد الفقراء حيث أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية في ترفيع قيمة المنح المسندة إلى العائلات المعوزة من 150إلى 180 دينارا

[2] – مشكلة الفقر وعلاجه،تم تصفح الموقع في8 أفريل2016
www.almvterfy.com.sit.instesc.php%3f

،وهو ما يؤكد الاستمرار في انتهاج سياسية الحكومة الترقيعية التي لا ترقى إلى تطلعات 3ملايين فقير في تونس .

ويؤكد الباحث في علم الاجتماع طارق بلحاج محمد أن خارطة الفقر في تونس هي ذاتها خارطة الاختراق الإرهابي ،وتشمل خاصة الجهات الداخلية ومناطق من الجنوب ،حيث ينتشر الفقر المادي والذي تطور ليصبح تصحرا ثقافيا نفسيا ونقمة على الدولة ،واستغلها الإرهابيون في ممارسة نشاطهم .[1]

2-البطالة :

صرح وزير التكوين المهني والتشغيل "زياد العذاري "بأن تزايد عدد العاطلين عن العمل يعود بالأساس إلى السياسات الخاطئة والمتوارثة فقد ارتفعت نسبة البطالة في تونس خلال الثلاثي الثاني من العام الجاري إلى 15%خلال الثلاثي الأول من نفس السنة،بحسب ما كشف عنه المعهد الوطني للإحصاء .

وأبرزت نتائج المسح الوطني حول السكان والتشغيل للثلاثي الثاني من هذه السنة أن عدد. [2] العاطلين عن العمل يقدر ب695.1ألف عاطل من مجموع السكان الناشطين الذي بلغ عددهم 3ملايين و199ألف ،كما أفرزت نتائج مسجل الثلاثي الأول لسنة 2015إلى إحصاء 601.4ألف عاطل عن العمل أي ما يقابل نسبة بطالة تقدر ب15% وتقدر نسبة البطالة في الثلاثي الثاني من هذا العام لدى الذكور ب12.4$ولدى الاناث ب22.2%وتتعمق مشاكل التونسيين وتدهور مقدرتهم الشرائية بتفاقم قدرتهم الشرائية ظاهرة البطالة فضلا إلى ضعف مستوى الأجور يقول خبراء اقتصاديون أن من بين أسباب ارتفاع نسب البطالة والتراجع الاقتصادي ،ارتفاع عدد الاحتجاجات غلى مدى السنوات التي تلت ثورة الياسمين والتي تسببت في غلق عديد المصانع وفي تعطل الإنتاج بعدة مؤسسات حيوية ،الأمر الذي جعل الحكومات المتعاقبة تتجه نحو التدين الخارجي بشكل كبير وهو ما أعزق البلاد في الديون وسيجعلها تعاني طيلة السنوات القادمة من سداد ديونها.[3]

---

[1] – المرجع نفسه

[2] – الفقر والبطالة وغلاء المعيشة ،تم تصفح الموقع في 8أفريل 2016م

Ar.fscefvok.com. 616636871720229

[3] – المرجع نفسه

المبحث الثاني :آليات التعامل مع الظاهرة الإرهابية في تونس

يحتل الإرهاب اليوم حيزا كبيرا من اهتمام تونس لما تشكله هذه الظاهرة من خطر جسيم على المجتمع بما يخلفه من ضياع للأمن وتدمير للممتلكات وانتهاك للحرمات ،فالإرهاب لم يعد متحصنا بالجبال والمناطق الحدودية فقط بل أصبح يستهدف كامل تراب الجمهورية وأصبحت عملياته تكتسي جرأة تهدد كيان تونس ونظلمها الجمهوري ولذلك كان لابد من اتخاذ إجراءات وآليات للتعامل مع هذه الظاهرة والحد منها وهذه الآليات تتراوح بين ماهو أمني وسياسي وقانوني

المطلب الأول :الآليات الأمنية

هناك العديد من الآليات التي يتم اتخاذها للتعامل مع الظاهرة الإرهابية في تونس ومن بينها نذكر الآليات الأمنية :

-ضرورة اتخاذ قرارات سياسية جريئة لتحديد السياسة للبلاد لاتخاذ التدابير التقنية والعسكرية لتأهيلها لمحاربة التهديدات الجديدة :إرهاب تهريب ،هجرة سرية .[1]

-إعادة الاعتبار حسب الدستور التونسي للخدمة العسكرية الإجبارية لاستقطاب الشباب وإعطائه التكوين اللازم في خدمة الوطني وتلقين المهن

-ضرورة العناية المادية والمعنوية والاجتماعية لحاملي السلاح لتحصين المؤسسة الأمنية والعسكرية من الاحتراق

-مراقبة منظومة الانتداب والتكوين بجعلها منظومة شفافة

-تحديد دور النقابات الأمنية للخوض في المسائل المادية والاجتماعية وتحييدها في التجاذبات السياسية أو المساس بالسر المهني .[2]

-تحقيق حد أدنى من الاستمرارية في الوظائف العليا الامنية وعدم ربطها بالتغيرات وتحييدها عن جميع التجاذبات

-ضرورة إنشاء وكالة وطنية للاستعلامات تجمع كل القوى الحاملة للسلاح (جيش،حرس شرطة،حرس الغابات ،حماية مدنية،ديوانه) وذلك قصد ضبط المعلومة واستغلالها في

[1] – الحوار الوطني حول آليات حول آليات مكافحة الإرهاب ،تم تصفح الموقع يوم 17مارس2016 www.csid.tunisia.org.

[2] – تونس تستعد الاعتمادآليات أمنية جديدة في التعامل مع الإرهاب ،تم تصفح الموقع يوم 25مارس 2016م Abchourouk.com.127623.691.1.%25d8%

المكان والزمان اللازمين والاستئناس بجميع الخيرات فيه الميدان خصوصا من ضمن الآمنين والعسكريين القدامى.

-ضرورة فتح حوار جدي للنظر في مشروع وطني حول سبل تحصين تونس من جميع التهديدات وبحث سبل إرساء روح حب الوطن لدى الناشئة وترسيخ ثقافة المواطنة عبر حوارات وزيارات ميدانية .[3]

-إحكام مراقبة الحدود وإنشاء قيادة موحدة قانونيا على مستوى مراقبة الأشخاص والبضائع.

_وضع إستراتيجية وطنية عملية لمكافحة ظاهرة الفساد ووضع آليات لمكافحة المجتهدين ومعاقبة ظاهرة الرشوة.

-التنسيق لاتخاذ وسائل إجرائية وقائية وثيقة لتأمين الحدود لمنع تسرب أي عملاء للإرهاب إلى داخل البلاد أو خارجه.[1]

المصالحة بين المواطن وجهاز الأمن المطلوب هو الاستعانة بكافة الخبرات الأمنية التونسية في جهاز يعتمد على سرعة الوصول إلى المعلومة وعلى التعامل معها بدقة ،أيضا المطلوب المصالحة بين المواطن وجهاز الأمن ،فالعلاقة مبنية على الرعب والخوف والريبة المتبادلة التي غرستها ديكتاتورية بن علي ورعايتها في المجتمع يجب أن تنتهي نحو علاقة جيدة هي الاحترام المتبادل والتعاون اليومي .

فالأمني الأول في المجتمعات الديمقراطية هو المواطن ،هو من يحمي بلاده من أي حركة مشبوهة،وهذا هو الفرق الجوهري بين منظومة الأمن في الديكتاتوريات ومنظومة الأمن في الديمقراطيات

- الحرب التي يشنها الجيش الليبي على معاقل الإرهاب في الشرق هي حرب على الإرهاب في تونس أيضا،فالمعركة واحدة،إن تأمين ليبيا ونزع سلاح ميليشياتها وتفكيك معسكرات الإرهابيين هو انتصار لتونس في حربها ضد الإرهاب .

---

[3] – المرجع نفسه

[1] – تونس تستعد لاعتماد الآليات أمنية جديدة في التعامل مع الإرهاب ،تصفح الموقع في 25مارس 2016م
www.tunisyszette.com.53470.%25d9%258

- مراقبة الفضاء ألمسجدي والجمعيات خاصة بعد ظهور مئات من الجمعيات الخيرية لا يعرف مصدر تمويلها وبرامجها.

-عزل العناصر الإرهابية الموزعة داخل أنحاء الجمهورية وذلك من خلال قطع مسالك الإعاشة ومن خلال الدعم الخارجي المتمثل في المراقب ة الناجعة للحدود والقضاء على جميع الشبكات الإرهابية [1]

-القضاء تدريجيا على ظاهرة التهريب بعد أن ثبت أن المهربين والإرهابيين يعتمدون على نفس الأسلوب وفي بعض الأحيان يتعاونون معا في نفس المناطق الحدودية وعلى نفس المسالك والمحاور ويستخدمون نفس تقنيات التهريب أكانت مواد استهلاكية بالنسبة للمهربين أو أسلحة بالنسبة للإرهابيين .

-تحديد العدو وكيفية مجابهته[2]

-رصد مكونات الجماعات الإرهابية على المستويين الفكري و التأطيري وكيفية دخولها إلى تونس واستعداداتها للقيام بالعمليات إرهابية .

- التصدي للجهاديين القادمين من بؤر التوتر وخاصة سوريا والعراق وليبيا الذين كسبوا خبرة فائقة ومتطورة في القتال وصنع المتفجرات وتفخيخ السيارات من خلال إلقاء القبض عليهم قبل تغلغلهم في المناطق الداخلية .

- اتخاذ تدابير وتشريعات وطنية لمنع الإرهابيين من مغادرة تونس في اتجاه الخارج للتدرب على السلاح وشن العمليات الإرهابية ضد تونس في مراحل لاحقة

-تكثيف عمليات تفتيش على الحدود الجنوبية الشرقية عند معبري رأس جدير والدهيبة ووازن مع ليبيا مع تكثيف الدوريات المختلطة.

- تسيير التعاون الأمني مع البلدان المجاورة من خلال تعزيز تبادل المعلومات.

-تعزيز التعاون الدولي والإقليمي والثنائي بين الدول لتحديد وتفكيك الخطر التمويلي للإرهاب وتبادل المعلومات في الوقت الفعلي .[3]

---

[1] - مكافحة الإرهاب في تونس ،الأمني والقانوني ،ثم تصفح الموقع في 27مارس 2016م
www.misldle.erst-online.com.%3fid%3d

[2] - المرجع نفسه.

[3] - جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي ،ثم تصفح الموقع في 2أفريل 2016م
Dspace.unire.ouryla.de....d1106

-تنمية آليات ووسائل تكنولوجية لجمع قاعدة بيانات كفيلة للتحليل المعلومات المتوفرة

- إعادة نشر القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي لضمان تدخل ناجح وسريع عند حدوث اعتداءات إرهابية وتأقلم مع الخاصيات الأمنية الجديدة المتمثلة في النسق التصاعدي ما يجعل انخراط جميع القوات في عمليات التصدي ضرورة قصوى .

-زيادة التنسيق مع أجهزة البلدان المجاورة والغربية في مجال تهريب الأسلحة والمخدرات والرفع من قدرات الأطراف المتداخلة.[1] -تحديد الأفراد والكيانات التي يشتبه في تمويلها للإرهاب واتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم .

-بذل أجهزة الاستعلام والاستخبار جزءا هاما من مجهداتهم في تحديد ومواجهة العوامل التي استغلها الإرهابيون في تجنيد عناصرهم والمتعاطفين الجدد معهم .[2]

- استخدام الوسائل الفنية والتقنيات المتطورة لاختراق الجماعات الإرهابية ومعرفة مخططاتها وأنشطتها المستقبلية

-إنشاء آليات إنذار مكبر

-وإدارة الأزمات وتحسين قدرات الأطراف المتداخلة في مكافحة الإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة العابرة للقارات .

- العمل على كشف الاختراقات من قبل الجماعات الإرهابية للمؤسسة الأمنية والقضائية والإعلامية .[3]

[1] - كريمة زهرة،الجريمة الارهابية ،ثم تصفح الموقع في 17مارس 2016م
www.startimes.com.%3d9617172

[2] - المرجع نفسه

[3] - المرجع نفسه .

المطلب الثاني :الآليات القانونية

إن الإرهاب يدعو للعنف والكراهية ويهدد استقرار الدولة ومؤسساتها وأمن الأشخاص والممتلكات ويمثل خطرا على المصالح الحيوية للأمة ،لذلك فإن الآليات القانونية وجب أن تكون حازمة وصرامة للمجابهة هذه الظاهرة ومكافحة الإرهاب ومن بين آليات التعامل القانونية مع الظاهرة الإرهابية :

- تسريع المصادقة على مشاريع القوانين المجرمة للاعتداءات على الأمنية ومقراتهم بما يزرع الطمأنينة ويحرر معنوياتهم ويزيد من نجاعتهم في إيطار مبدأ علوية القانون واحترام حقوق الإنسان .[1]
- تسريع الحسم في قانون الإرهاب إما بإدخال بعض التعديلات عليه أو إلغائه أو إعادة صياغة قانون متفق عليه للتعاطي مع الظاهرة .
- تفعيل قرارات المحكمة الإدراية على غرار وضعيتي العقيد لطفي القلمامي ومحافظ الشرطة الورفلي .
- المطالبة بفتح تحقيق جدي من طرف لجنة قضائية مستقلة ومختصة لتقييم والتحقيق مع ملف الإرهاب وسوء التقدير والتضليل والتقاعس.
- إنشاء قطب مركز يضم جميع الأطراف المتداخلة والمعنية بالموضوع ،يعني بمباشرة التحديات والأبحاث والمحاكمة مع التركيز عند التعيينات في المجالات الأمنية والقضائية على عنصري الخبرة والدراسة وإعطاء صلاحيات خاصة لمأموري الضابطة العدلية والنيابية وقضاء التحقيق في إطار ممولاتهم لتحقيق نجاعة التتبع .[2]
- التنصيص على عقوبات حازمة وصارمة ضد مرتكبي جرائم الإرهاب ومشاركيهم والمتسترين عليهم.
- سن قوانين لحماية الشهود والمتعاونين مع الأمن والأجهزة المختصة
- سن قوانين تشجع على إبلاغ عن الشبكة الإرهابية من إعفاء المعلم من العقاب في صورة عدم تورطه في أعمال عنف.

[1] – قانون مكافقحة الارهاب بين مؤيدي ومعارض،ثم تصفح الموقع في 4أفريل 2016م
www.aljazeera.net.programs.behindth.

[2] – المرجع نفسه

- تحديد تعريف الجريمة الإرهابية والجرائم المتصلة بها.
- انخراط تونس في مختلف الاتفاقيات الأممية المتعلقة بمكافحة الإرهاب بما يتماشى وواقع البلاد.[1]
- تحديد قواعد إجرائية أكثر مرونة مع مراعاة جانب حقوق الإنسان كالتمديد في آجال الإيقاف وتوسيع وسائل التحقيق كالتصنت على الهاتف والمراقبة ومتابعة الرسائل الالكترونية
- اجتثاث مصادر الإرهاب في مختلف جوانبه المادية ،التنظيمية والتمويلية
- تجفيف منابع التمويل وسن قوانين ضد تبيض الأموال والتهريب ووضع آلية تنفيذ خاصة كالجان التحليل المالي وتعزيز قدرات الحرس الوطني والأمن .[2]
- تعزيز جهود الصناديق الدولية في مكافحة الجرائم المنظمة وفي مقدمتها بعد ثبوت إتصالها بالإرهاب.

-متابعة إنشاء وكالة أمن قومي أو جهاز إستخبارات ترصدله صلاحيات واسعة للمساهمة في معالجة القضايا الامنية والتصدي إلى مخاطر التي تهدد البلاد

- توفير التجهيزات والمعدات الضرورية للجيش وقوات الأمن بالمختلف تشكيلاتها لتحسين قدراتها وتحقيق الناجعة الميدانية

-توفير الدولة للبرنامج تدريب ورسكلة الموظفين العاملين في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز برامج التعاون الفني مع الأجهزة الصديقة .

- تعزيز الجانب القانوني وسن قانون مكافحة الإرهاب لتشجيع العسكريين والأمنيين على القيام بمهماتهم في كنف الطمأنينة

-الاهتمام بالعلاقات مع الدول المجاورة للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز منظومة حماية الحدود بين مختلف بلدان المنطقة.

تعزيز التعاون في المجالات الاستخبارية .[3]

---

[1] - آليات مكافحة الارهاب تقرير إخباري ،ثم تصفح الموقع في 4أفريل 2016م

[2] - الارهاب في تونس وآليات مقاومة تم تصفح الموقع في 5أفريل 2016م.
www.arrkmia.com .229165.%25d9%2581%

[3] - الحوار الوطني حول آليات مكافحة الإرهاب في تونس ،مرجع سابق .

المطلب الثالث:الآليات السياسية

إن التعامل مع ظاهرة الإرهاب في يجب أن تتبع من فهم جيد للعوامل والأسباب التي ساعدت على وجودها ويمكننا رسم سياسة عامة لهذه المواجهة في سبيل العلاج من الإرهاب على النحو التالي :

- ضرورة أن تتحول الديمقراطية والمشاركة إلى عنصر أساسي من عناصر العمل السياسي في تونس ،وهذا يعني إتاحة فرصة التعبير السياسي وتداول السلطة ونزاهة الانتخابات وممارسة الرقابة الشعبية

- التعرف على تجارب بعض الأنظمة العربية في التعامل مع التيارات الإسلامية للمعارضة .[1]

- إن الحوار الوطني في تونس مطلب ضروري ،لأنها تضمن توثيق الصلة بين الدولة والمجتمع المدني ،وتضمن كذلك إتاحة الفرص أمام القطاعات المختلفة للإسهام بنصيب في صياغة التوجهات السياسية في مواجهات أزمات الأمة .

وضع مشروع متكامل للإصلاح السياسي.

- المشاركة السياسية للشباب من مختلف الطبقات في إتخاذ جميع القرارات التي تمس حياة المواطن سوى داخل الأسرة أو المدرسة أو السكن .
- ضرورة العمل على تكريس الشورى أو توزيع سلطة اتخاذ القرار في كل مناحي الحياة من خلال ترسيخ قيم التعددية والحرية [2]،وإن تفعيل الديمقراطية والشورى يساعد على السلام والاستقرار في المجتمع المدني والمؤسسات أو الجمعيات والنقابات المتخصصة في مجالات عمل معينة.
- تكريس العمل المؤسسي الذي يساهم في انحصار خطر هيمنة الفكر الأوحد في الساحة وهذه المؤسسات هي مجالس البرلمانات والشورى والأحزاب السياسية وجماعات المصالح والجمعيات النفعية وجمعيات الخدمات وجمعيات المجتمع .

[1] - المرجع نفسه.

[2] - التطرف والإرهاب وآليات مقاومته ،تم تصفح الموقع في 5أفريل 2016م
www.hrw.org.node.254432

- الإيمان بأهمية الحوار لكونه الركيزة المهمة في النظم الديمقراطية والاعتراف بحق الأخر في التعبير عن رأيه ووجهة نظره ،إن فتح قنوات الحوار أمر إيجابي حيث يضع الإرهابيين في دائرة التفكير بصوت عال من ناحية ،ويضع فكر ومعتقدات الإرهابيين تحت مطارف النقد والمصارحة والمكاشفة من ناحية أخرى.
- الإيمان بالتعددية السياسية .
- يجب الاهتمام بتكريس القيم الأخلاقية في العمل السياسي
- العزوف عن استخدام العنف المضاد المتمثل في عنف الدولة لمواجهة أحداث العنف السياسي لأن هذا الأسلوب أثبت فشله من تغذية الكراهية بين الدولة والشعب وعمق الهوة بين القمة والقاعدة وآخر مشاريع التنمية والتطور لذلك ينصح باعتماد أسلوب الحوار والمجادلة والإدماج والتشريك الفعلي فيه اتخاذ القرار والشورى الشعبية عن طريق الاستفتاء النزيه .
- التداول السلمي على السلطة.[1]
- تمكين الشعب من حرية تقرير المصير
- بناء ثقافة سياسية تقوم على الديمقراطية وتعمل على تحديد السلطات ولا تفرض سيطرة سياسية على المجتمع المدني لأن "السلطة السياسية لا تمارس حيال أشياء لا حياة فيها بل حيال نشر يجب أولا وقبل كل شيء إقناعهم.
- توسيع الحوار السياسي وتعدد الآراء لتحقيق التنمية المستديمة.
- تعزيز دور المجتمع المدني .
- توعية المواطنين بخطر الإرهاب والتطرف وانعكاساهما السلبية على تطور المواطنين ورفاهم .[1]

[1] – المرجع نفسه

[1] - كريمة زهرة ،مرجع سابق.

المبحث الثالث :تقييم فعالية التعامل مع الظاهرة الإرهابية في تونس

عند التعامل مع ظاهرة خطيرة مثل ظاهرة الإرهاب لابد من الوقوف عندها والتعامل معها بغية تفكيك عناصر الجذب والقوة فيها ،وهذا لا يتأتي إلا عبر منظومة فاعلة تأخذ بنظر الاعتبار أن الإرهاب هو بنية اجتماعية استطاعت أن تحقق مرتكزاتها ،عبر عوامل متعددة لعل أولها التعامل الخاطئ مع هذه الظاهرة الأمر الذي يؤدي إلى كسبها مناعات مضادة وتغدو أكثر قدرة على الاستفحال والاستشراء كلما كثر التعامل وردود الفعل الخاطئة، الإرهاب هو ألعنفي للسلوك الخارج من أطر الشرعة والإباحة القانونية، وهو إفرازات اجتماعية شكلت فيها الثنائية النفسية والبيئة المريضة السلوك العنفي المجرم شرعا وقانونا ،والإرهاب بنية اجتماعية شكلتها عوامل متعددة وحين تتفشى الظاهرة الإرهابية فإنها تهدف إلى تحطيم البنى الديمقراطية وأسسها القانونية وهو الحال الذي تعيشه تونس لآن وبالرغم من التعامل الحازم مع هذه الظاهرة والذي حقق انجازات أمنية كبيرة إلا أن الظهور المدروس والمقترن بألة القتل والدمار يصيب الجهود لتعيد حسابات الخطط الأمنية وتوزيعها من جديد وإن الآليات التعامل مع الظاهرة الإرهابية في تونس تفترض تحقيق منظمات مهمة تتفاعل فيها بينها لتحقيق ثمار نجاحاتها في القضاء على هذه الظاهرة .

المطلب الأول: المنظومة الوقائية :

وهذه المنظومة تتمثل في تجفيف المنابع التي تشكل استمرارية حياة هذه الظاهرة وتتكون من :

- تعزيز التمسك بالهوية الوطنية المشتركة عبر ثقافة وتنظيم فكري متزامن مع عمل جماعي مدني خلاق يزيد التماسك الاجتماعي حول محور هذه الهوية مع الجهد البناء والموضوعي في الحفاظ على الهويات الفرعية التي تزيد من التماسك الاجتماعي يقابل ذلك دعم المرجعيات الدينية على ضرورة الحفاظ على التعايش والتنوع الديني والتركيز على أن الإنسان هو الاسمي وأن الوطن هو الأرضية المتسعة للجميع ،وأن الهوية الوطنية هي الضامن ويمكن تسمية هذه المنظومة بالإستراتيجية الوقائية من الظاهرة الإرهابية [1].

[1] - ناصر عمران الموسوي ،آليات مكافحة الإرهاب ،تام تصفح الموقع يوم 5أفريل 2016م

- إيجاد حلول منهجية للقضاء على ظاهرة البطالة وتحسين الواقع الاقتصادي و الاجتماعي للمناطق الفقيرة التي من الممكن أن تكون حاضنة إرهابية وإحداث ثورة اقتصادية اجتماعية لتطوير البنى التحتية للإنسان فيها والمناطق التي يسكنها حتى يشعر فيها المواطن بانتمائه والمحافظة على مكتسباته في وطن يضمن له حرية العيش والكرامة الإنسانية .
- شيوع ثقافة التسامح والتعايش وتقبل الآخر بتنوعه الديني واحترام خصوصية الآخر وانعكاس كل ذلك على الأصعدة الاجتماعية كافة عبر التماسك الاجتماعي .[1]

- **المطلب الثاني:المنظومة التشريعية**

- لاشك أن القوانين الوضعية هي قوانين مقترنة بواقع معين وظرفية زمنية وأن التغير في الواقع المكاني والظرفية الزمنية تستدعي بأن تكون القوانين الوضعية متماهية معها ،فالقانون وجد ليكون حاكما ومنظما للعلاقات المجتمعة والإرهاب ظاهرة إجتماعية لها عواملها وأسبابها وبعد التقنيات الحديثة والتطور الهائل في مجال الانظمة الالكترونية هذا الامر ينعكس أيضا على ظاهرة الارهاب التي تديرها تنظيمات عالمية مما يستدعي وجود تشريعات وقوانين جنائية بمستوى التطور الذي يعيشه السلوك الإجرامي المخالف للقوانين وهذا يحتم على تونس أن يكون تعاونها كبير للقضاء على الإرهاب عبر قوانين ومنظومة جنائية دولية متطورة يقابلها نظام جنائي حديث محلي قادر على تكوين منظومة جنائية متكاملة .[2]

[1] - المرجع نفسه.

[2] - طارق الكحلاوي،الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب،تم تصفح الموقع يوم 5أفريل 2016م
www.center for strategic and diplomatic studies:com.

- **المطلب الثالث:المنظومة العقابية**

وهي منظومة الردع العام وتأتي بعد أن تفشل المنظومة الوقائية والتشريعية في الحيلولة دون وقوع الجريمة وتعني إقاع العقوبات المقررة قانونا وتطبيقها عبر الجهاز القضائي في إجراءات قانونية أصولية تتوفر فيها الضمانان القانونية لكل أطراف الدعوى الجزائية وقد أصدرت تونس قانونا خاصا بمكافحة الإرهاب لسنة2015م حدد فيه الجريمة الإرهابية والعقوبة المقررة لها.

وبالرؤية التطبيقية العقابية فقد أصدرت المحاكم التونسية الكثير من الأحكام بحق الجناة لكن ذلك لم يمنع هذه الظاهرة من الظهور بأدواتها الإجرامية ولعل المؤتمر الذي عقد انبثقت عنه إستراتيجية لمكافحة الإرهاب وهي الإستراتيجية الشاملة المتعددة الأبعاد لا أسبقية لواحد من أركانها على أخر ولا تفاضل بينهم لتشمل كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والقانونية إضافة إلى التعاون على المستوى الدولي والإقليمي وهي النقاط التي ينبغي أن تعتمد عليها الإستراتيجية التونسية لمكافحة الإرهاب.[1]

[1] - المرجع نفسه.

خلاصة الفصل الثالث:

يمكن القول أن مواجهة الإرهاب حرب مصيرية فرضت الشعب التونسي خوضها والبحث عن التدابير الكفيلة للتصدي له والقضاء عليه

-وقد تأثرت البلاد التونسية في البداية باقتصادها من خلال تراجع إقبال السياح للبلاد ،بسبب الأوضاع السياسية المهزوزة التهديدات الإرهابية التي عرفتها البلاد،مما جعل المداخيل المتأنية من هذا القطاع الحيوي بالنسبة للاقتصاد التونسي تتراجع بدورها فضلا عن الانعكاسات والآثار الاجتماعية حيث سجل غلق بعض الوحدات الفندقية تسريح العديد من الإجراء العاملين في القطاع السياحي .

وفي ظل الصراعات السياسيات التي شهدتها تونس في السنوات الأخيرة تعاني فئة الشباب وخاصة في المناطق الداخلية الفقيرة من معضلة البطالة .

-وجب على قوات التونسي التصدي للإرهاب ومكافحته وتبني سياسات جديدة للنهوض بالقطاعات الاقتصادية وتطويرها من خلال :

-انتهاج منوال اقتصادي حمائي يحد من الواردات ويحيل الطلب المحلي على المنتج المحلي ،بذلك تحقق انتعاش المؤسسات الوطنية وتنامي قدرتها على الاستثمار وعلى التشغيل ،وهكذا تصبح قادرة على استيعاب العاطلين عن العمل وتنفتح أمامهم أبواب الأصل في التشغيل وتحقيق الذات ،ولن يجد حينها الإرهاب من يلبي نداءه ويتجاوب معه.

الخاتمة

وفي الأخير يمكن القول أن ظاهرة الإرهاب هي عمل إجرامي تهدف بطبيعتها إلى إثارة الرعب والخوف الموجه لأشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص وهو أيضا تيار يتخذ الإجراءات الاستثنائية العنيفة بانتظام للوصول إلى أهداف سياسية .

أن ظاهرة الإرهاب هي مجموعة من الأعمال العنيفة التي ينفذها تنظيم سياسي لتخويف الناس وخلق جو من الرعب ،والإرهاب هو كل عضو في منظمة من هذا النوع وأيضا ظاهرة الإرهاب هي عبارة عن جملة من أعمال العنف التي ترتكبها منظمة من أجل قلب نظام الحكم.

كما أن قضية الإرهاب احتلت مساحة واسعة من الاهتمامات الوطنية لدول المغرب العربي وكذا اهتمام وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية خصوصا بعد أن باتت هذه الظاهرة مشكلة تؤرق الدول المغربية بصفة عامة وتونس بصفة خاصة وعليه تم التوصل الى ما يلي :

-أن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والفقر والبطالة وما تبعها من تحولات على المستوى السياسي دفعت بالشباب التونسي باللجوء إلى التنظيمات الإرهابية

-أن ظاهرة الإرهاب في تونس شكلت تحديا للسياسة التونسية نظرا لكونها قضية سياسية واجتماعية وأمنية وذلك من خلال صعوبة التأقلم مع السياسات المحلية التونسية وهذا ما يؤدي إلى عدم استقرار أمني.

-أن الحكومة التونسية تلعب دورا أساسيا وفعالا في مجال مكافحة الإرهاب وذلك من خلال انتهاج سياسة وطنية شاملة .

-أن الإخلال بالأمن تتعدى آثاره إلى الإخلال بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي كما تؤثر على الجهود الوطنية تحقيق الاستقرار والتنمية .

-أن آليات التعامل مع الظاهرة الإرهابية في تونس ساهمت بشكل كبير في التخفيف من حدة العمليات الإرهابية وذلك نتيجة لفعاليتها ونجاعتها.

-إن إستراتيجية مواجهة الإرهاب في تونس أدت إلى إنشاء ولايات رقابة كتقنية أمنية لمكافحة التنظيمات الإرهابية .

-أن أسباب تفشي أللاستقرار واللا أمن دفعت لاتخاذ إجراءات لازمة لإحكام الرقابة الأمنية لمجابهة جل التنظيمات الإرهابية

قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المراجع و المصادر:

قائمة المصادر:

1- القرآن الكريم.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1- الكتب:

1- أبو عين هلال زايد جمال، الإرهاب و أحكام القانوني الدولي (إربد: جدار الكتاب العالمي، 2009).

2- التل أحمد يوسف، الإرهاب في العالمين العربي و الغربي (عمان: دار المطبوعات و النشر، 1998).

3- الدويري فايز محمد، الأمن الوطني (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع،2012).

4- الموعد حمد سعيد، أمن الممرات المائية العربية (دمشق: إتحاد كتاب العرب،1999).

5- العبيدي مثنى فائق و موسى ايمان، تعامل العراق و الجزائر مع الربيع العربي: دراسة الموقف و الانعكاسات (بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط ،000).

6- السيفي عبد الفتاح مصطفى و آخرون، الجريمةالمنظمة: التعريف و الأنماط و الاتجاهات (دمشق: أكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999).

7- الشقحاء فهد بن محمد، الأمن الوطني: تصور شامل (الرياض: مكتبة الملك فهد للنشر،2004).

8- بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي(الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع،2005).

9- بشارة عزمي، الثورة التونسية المجيدة بنية الثورة و صيرورتها من خلال يومياتها (قطر: المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية 2013).

10- جون بيليس،"الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة في جون بيليس و ستيف سميث: محرران محلة السياسة العالمية: ترجمة: الخليج للأبحاث(دبي: المركز، 2004).
11- حسن خليل، ذرائع الإرهاب الدولي و حروب الشرق الأوسط الجديد (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2012).
12- حسين زكرياء، الأمن القومي(القاهرة: أكادمية ناصر العسكرية 2007).
13- مخير عبد الهادي، محمد عبد العزيز، الإرهاب الدولي(القاهرة: دار النهضة العربية 1986).
14- ممدوح شوقي، مصطفى كامل، الأمن القومي و الأمن الجماعي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1985).
15- مظلوم محمد جمال ، الأمن غير التقليدي(الرياض: مكتبة فهد الوطنية للنشر، 2012).
16- عودة جهاد،نظريات و إشكاليات (الجزائر: دار الهدى للنشر و التوزيع،2005).
17- وقاف العياشي، مكافحة الإرهاب بين السياسة و القانون (الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع،2006).

المراجع باللغةالانجليزية:

-books

1 -Erie Morris and A.L,terrorism trest and réponse Houndmills mc millan press,1987.

2 -henry kissinger the Neressity for choire,; propects of american foreign police. N.Y:H.arper,1961

3- Manuel Qede Cadwur la reforme des systèmes de sécurité,2007

4-paul D.Williams, security studies: An introductions in the USA and canada, Routhedge, 2008

5-kenneth Waltz, theory of international politics, • Megraw, 1979 Newyork

3- المجالات:

1-الجمعاني أنور المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، مجلة المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، العدد6، (جانفي2014).

2-الحربي سليمان عبد الله، " مفهوم الأمن: مستويات و تهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد 19،(2008).

3-درويش عيسى، ركائن الإستراتيجية في خدمة الأمن الوطني، مجلة الفكر الإستراتيجي، العدد4، (1998).

4-رمضان محمد حمدان،"الإرهاب الدولي و تداعياتها على الأمن و السلم العالمي:دراسة تحليلية من منظور إجتماعي"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد11، العدد1،(2011).

5- الدراسات غير المنشورة:

-باللغة العربية:

1-حمزاوي جويدة، التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة و هوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية(جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية،2011).

2-دراز وسيلة، العولمة و انعكاساتها على الأمن المحلي و الدولي، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية(جامعة باتنة،2003).

3-طروب بحري، العولمة و الإرهاب: التأثير المتبادل بينهما بعد الحرب الباردة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية،2012).

4-لونيسي علي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير(جامعة مبلود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية 2012).

-باللغة الانجليزية:

2-the ses

-Devust MG, National Security in the information age, master the sis graduate Collez, University of 1 vement,1995.

6-الملتقيات العلمية:

1-حمدوش رياض، تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية من أعمال الملتقى الدولي (الجزائر و الأمن في المتوسط) (جامعة قسنطينة أفريل 2008).

2-كامل عمر عبد الله، "الأمن العربي من منظور إقتصادي"، أعمال ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية من 9إلى 11-01-1996،باريس فرنسا: مركز الدراسات العربي الأوروبي، الطبعة1، 1996.

7-الوثائق الرسمية:

1-جامعة الدول العربية، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب (القاهرة: إصدارات الإتفاقية بقرار مجلس وزراء العدل و الداخلية العرب في اجتماعها المشترك بمقر الأمانة العامة بتاريخ22-04-1998،تاريخ بدء النفاذ: 7ماي1999 وفقا لما نصت عليه المادة40) المادة الأولى، الجزء الأول.

8- القواميس و الموسوعات:

-باللغة العربية:

1 -غراهام، إيفانر جيفري نوينهام، قاموس 000للعلاقات، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (الإمارات:مركز الخليج للابحاث،2004).

2 -عبد الوهاب الكيالي و آخرون، موسوعة السياسة،ج1،من ا الى ث، مادة (الإرهاب)(بيروت:المؤسسة العربية للدراسات و النشر،ت ن)

-باللغة الانجليزية:

- 1- Oxford Word power dictionary(China :Oxford université press)

9- مواقع الانترنت:

1-التقاطي حاتم، الثورة التونسية و مستقبل القول ثم تصفح الموقع يوم 13مارس2016

-http://www.essahafa.info

2 - الصبيح خالد، مواقف من ثورة تونس، تم تصفح الموقع في 13مارس

- http://www.ahewar.org

3 - الصيداوي رياض، أسباب الإرهاب في تونس؟ من يغذيها؟ و كيف يمكن معالجتها، ثم تصفح الموقف يوم 6مارس2016.

-http://www.ehewar.org/delat/shouart-as? Aid=418565

4- العلني علية، الإرهاب في تونس: الجذور و أفاق التجاوز وطنيا، تم تصفح الموقع في 8مارس2016

http://www.middle_east-blogspot.com/2013/10/blog-post-18html

-

5- العلاف إبراهيم، موقف جامعة الدول العربية من الثورات تم تصفح الموقع يوم 13مارس2016

- http://www.allafblogspotcom.blogspot.com

6-العلوي نور الدين،تونس ثنائية المواجهة الإرهاب و الحفاظ على حقوق الإنسان،تم التصفح يوم 8مارس2016.

- http://www.studies.aljazeera.net

7-الغربي أورى،4أسباب وراء تنامي الأنشطة الإرهابية في تونس:تم تصفح الموقع يوم 8مارس2016.

- http://www.eremnews.com/news/arale/82735

8-القلعي مصطفى، أموال تونس المنهوبة و الأمن الاقتصادي و الاجتماعي،تم تصفح الموقع يوم 8مارس2016
- http://www.alarab.com.ur/?id=683000
9-السمعي عادل،الإرهاب في تونس كذبة أم حقيقة؟، تم تصفح الموقع يوم 8مارس2016
- http://www.bobnent/commentaires/phcoment.css
10-السعيداني المنجي، تداعيات الهجمات الإرهابية على تونس،تم تصفح الموقع في 5أفريل2016.
- tunisia,shafaqna.com/a/tn/7528
11-الكحلاوي طارق، الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب في تونس،تم تصفح الموقع يوم 5أفريل2016.
12-الموسوي ناصر عمران،آليات مكافحة الإرهاب في تونس،تم تصفح الموقع يوم 5أفريل2016.
13-براهيم سلمي،اللهجات المسلحة في تونس، الأسباب و التداعيات،تم تصفح الموقع في 8مارس2016.
- http://www.aljazeera.net/programs/arb-present-situation/2015/11/
14-بن حمادي عبد الرحيم الإرهاب أسبابه و طرق مكافحته، تم تصفح الموقع في 8مارس2016.
- http://www.turess.com/alfajmems/20623
15-حطاب حليم،تونس على وقع إقتصاد الإرهاب، تم تصفح الموقع يوم 5أفريل2016.
- http://www.akher khabar online.com/%25D8%25A
16-مبروك محمد، إقتصاد الربيع العربي: المشكلة و الحل، تم تصفح الموقع يوم 8مارس2016.
http://www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=100187siesl=1310

17-مرزوق محمد،علاقة مافيا الفساد و الإرهاب في تونس "dw"، تم تصفح الموقع في 8مارس2016.

- http://www.dw.com/ar/%D9%85%D8%AP%D8%86%85

18-منشاوي إبراهيم، الموقف الجزائري من الثورة التونسية، تم التصفح يوم 14مارس2016.

19-كريمة زهرة، الجريمة الإرهابية، تم تصفح الموقع في 17مارس2016.

- http://www.star times.com/%D96 171172

20-حسين زكريا، "الأمن القومي"، تم تصفح الموقع في 01مارس2016.

http://www.ishmonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article?shtml

-21-صاغية حازم،تونس بين الثورة و الإرهاب تم تصفح الموقع يوم 8مارس2016.

http://alhayat.com/Opimon/harem saghieh/8217494/%D8AA%D

22-سليمان حسن، ثورة تونس:المشهد، التداعيات،000:تم تصفح الموقع يوم 14مارس2016.

- www.arabic-awste.com

23-عزوني هاجر، تداعيات الإرهاب على الإقتصاد التونسي، تم تصفح الموقع يوم 2أفريل2016.

- www.lexpert journal.net/blog/3891/%2

24- ،الإرهاب في تونس، واقعا و تنظيما و حلولا آجلة(تقرير إخباري)

25- ،العمليات الإرهابية في تونس بعد ثورة 14جانفي،تم تصفح الموقع يوم 1مارس2016.

- www.badnet.net/festivaldetsil,73167,asp.

26-المواقف الإرانية من الثورات العربية، تم تصفح الموقع يوم 8مارس2016.

27- ،تداعيات الإرهاب على القطاع اتلسياحي، تم تصفح الموقع في 5أفريل2016

- www.turess.com/almsdar/18162

28- ،الحوار الوطني حول آليات مكافحة الإرهاب، تم تصفح الموقع يوم 17مارس2016
-www.c sid_tunisia.org
29-تونس تستعد لإعتماد آليات أمنية جديدة في التعامل مع الإرهاب، تم تصفح الموقع يوم 25مارس2016.
-alechourouk.com/127623/691/1/%25D%8.
30- تونس تستعد لإعتماد آليات أمنية جديدة في التعامل مع الإرهاب، تم تصفح الموقع يوم 25مارس2016.
-www.tunigazette.com/53470/%3fid%3D
31-مكافحة الإرهاب في تونس، الأمني و القانوني، تم الموقع في 27أفريل2016.
-www.middle_east-online.com/%3fid%3D
32- ،جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي، تم تصفح الموقع في 2أفريل2016.
-Dspace.univ-ourgla.dz/...D1106
33-قانون مكافحة الإرهاب بين مؤيد و معارض، تم تصفح الموقع في 4أفريل2016.
-www.aljazeera.net/programs/behindth
34- آليات مكافحة الإرهاب، تقرير إخباري، تم تصفح الموقع يوم 4أفريل2016.
35-الإرهاب في تونس و آليات مقاومته، تم تصفح الموقع في 5أفريل2016.
-www.arrkmia.com/229165/%25D9%2581%
36-التطرف و الإرهاب و آليات مقاومته،تم تصفح الموقع في 5أفريل2016.
-www.hrw.org/mode/254432
37-عبده محمود علي، الثورة التونسية: الأسباب-عوامل النجاح، تم تصفح الموقع يوم 8مارس2016.
38-الفقر و البطالة غلاء المعيشة،تم تصفح الموقع يوم 5أفريل2016.
-Ar.facebook.com.../61663687202229
39-مشكلة الفقر و علاجه، تم تصفح الموقع يوم 5أفريل2016.

-www.almoterfy.com/sit/indesphp%3f

40-زكور يوسف،"الإرهاب و إشكالية تحديد المفهوم"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1758(8ديسمبر 2006).

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	منهجية إعداد إستراتيجية الأمن الوطني .	24
02	جدول يبين ارتفاع نسبة من شعرو بالضجر والضيق لما فعلوه من عمليات إرهابية.	32
03	التشكيلات الاجتماعية والأزمات الشرعية والإرهاب .	33
04	جدول يبين نسبة من ندموا على إ ارتكابهم الأعمال الإرهابية.	34

الفهرس

فهرس المحتويات :

العنوان	الصفحة
- مقدمة	6-1
- الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للظاهرة الإرهابية و الأمن الوطني.	08
- المبحث الأول: ماهية الظاهرة الإرهابية.	09
- المطلب الأول: مفهوم الظاهرة الإرهابية	09
- المطلب الثاني: أبعاد الظاهرة الإرهابية	14
- المبحث الثاني: المقاربة المفاهمية للأمن الوطني	16
- المطلب الأول: مفهوم الأمن الوطني	16
- المطلب الثاني: أبعاد الأمن الوطني	20
- المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسرة لظاهرة الإرهاب	25
- المطلب الأول: النظريات الكلية المفسرة لظاهرة الإرهاب	25
- المطلب الثاني: النظريات الجزئية المفسرة لظاهرة الإرهاب	31
- خلاصة الفصل الأول	36
- الفصل الثاني: تحليل الحركيات السببية للظاهرة الإرهابية في تونس	60-38
- المبحث الأول: الأسباب الأمنية و السياسية	39
- المطلب الأول: الأسباب الأمنية	39
- المطلب الثاني: الأسباب السياسية	41
- المبحث الثاني: الأسباب السوسيو إقتصادية	45
- المطلب الأول: الأسباب الاجتماعية	45
- المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية	48
- المبحث الثالث: الموقف الإقليمي و الدولي من الظاهرة الإرهابية في تونس	53
- المطلب الأول: الموقف الإقليمي	54
- المطلب الثاني: الموقف الدولي	58
- خلاصة الفصل الثاني	60

- الفصل الثالث: التداعيات الأمنية للظاهرة الإرهابية في تونس	62
- المبحث الأول: آثار الظاهرة في تونس	63
- المطلب الأول: الآثار الاقتصادية	63
- المطلب الثاني: الآثار السياسية	66
- المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية	67
- المبحث الثاني: آليات التعامل مع الظاهرة الإرهابية في تونس	70
- المطلب الأول: الآليات الأمنية	70
- المطلب الثاني: الآليات القانونية	74
- المطلب الثالث: الآليات السياسية	76
- المبحث الثالث: تقييم فعالية التعامل مع الظاهرة الإرهابية في تونس	78
- المطلب الأول:المنظومة الوقائية.	78
- المطلب الثاني :المنظومة التشريعية.	79
- المطلب الثالث:المنظومة العقابية.	80
- خلاصة الفصل الثالث	81
- الخاتمة	84
- قائمة المصادر و المراجع	86-94
- فهرس الجداول.	96
- فهرس المحتويات.	98
- ملخص الدراسة	99

ملخص الدراسة : .

يعد موضوع الإرهاب من المواضيع التي تلقى اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين حيث تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح الأثر الذي تخلفه الظاهرة الإرهابية على الاستقرار الأمني الوطني واليات مواجهتها.

وقد قمنا في هذا الموضوع بمعالجة الإشكالية المعنونة ب:

كيف تؤثر الظاهرة الإرهابية على الاستقرار الوطني في تونس ؟

وتم الإجابة على الإشكالية با لفرضية التالية : تفاقم الظاهرة الإرهابية وانتشارها يؤدي إلى زيادة تأثيرها على الاستقرار الوطني في تونس .ومن خلالها تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن إبرازها فيما يلي :

أدى اتساع و انتشار الظاهرة الإرهابية في تونس إلى تكثيف الجهود قصد مجابهتها .
سعي دولة تونس إلى اتخاذ إستراتيجية وطنية شاملة وذلك للحد من الظاهرة .
إن ظاهرة الإرهاب في تونس تشكل تحديا للسياسة التونسية نظرا لكونها قضية سياسية و اجتماعية و أمنية.

Abstract :

The issue of terrorisme That have the attention of many researchers and phenomenon affecting national stability in tunisia ?
How thinkers.thes study aims to clarify impact of the phenomenon of terrorism at the national security in tunisia and mechanisms to address them we have this issue problematic entitled to How the terrorist addressing the problem the following hypothesis

-led breadth and spread of the phenomenon of terrorism in tunisia to intensify efforts in order confront sai state of tunisia to take a comprehensive national strategy and to reduce the confrontation .
-The phenomenon of terrorism in Tunisia a challenge for policy form for being the couse political social and Security
sconcerns.